الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية

–دراسة مقارنة بين IAS/9 و SCF–

إعداد الطلبة:
- إسراء احمودة
- دنيا الأشهب
- رحيمة احثريب

اشراف الدكتور:
أ.د. رضا زهو اني

نوقشت المذكرة علنا يوم: ..../...../2023

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي	رئيسا ومناقشا
أ.د. رضا زهواني	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

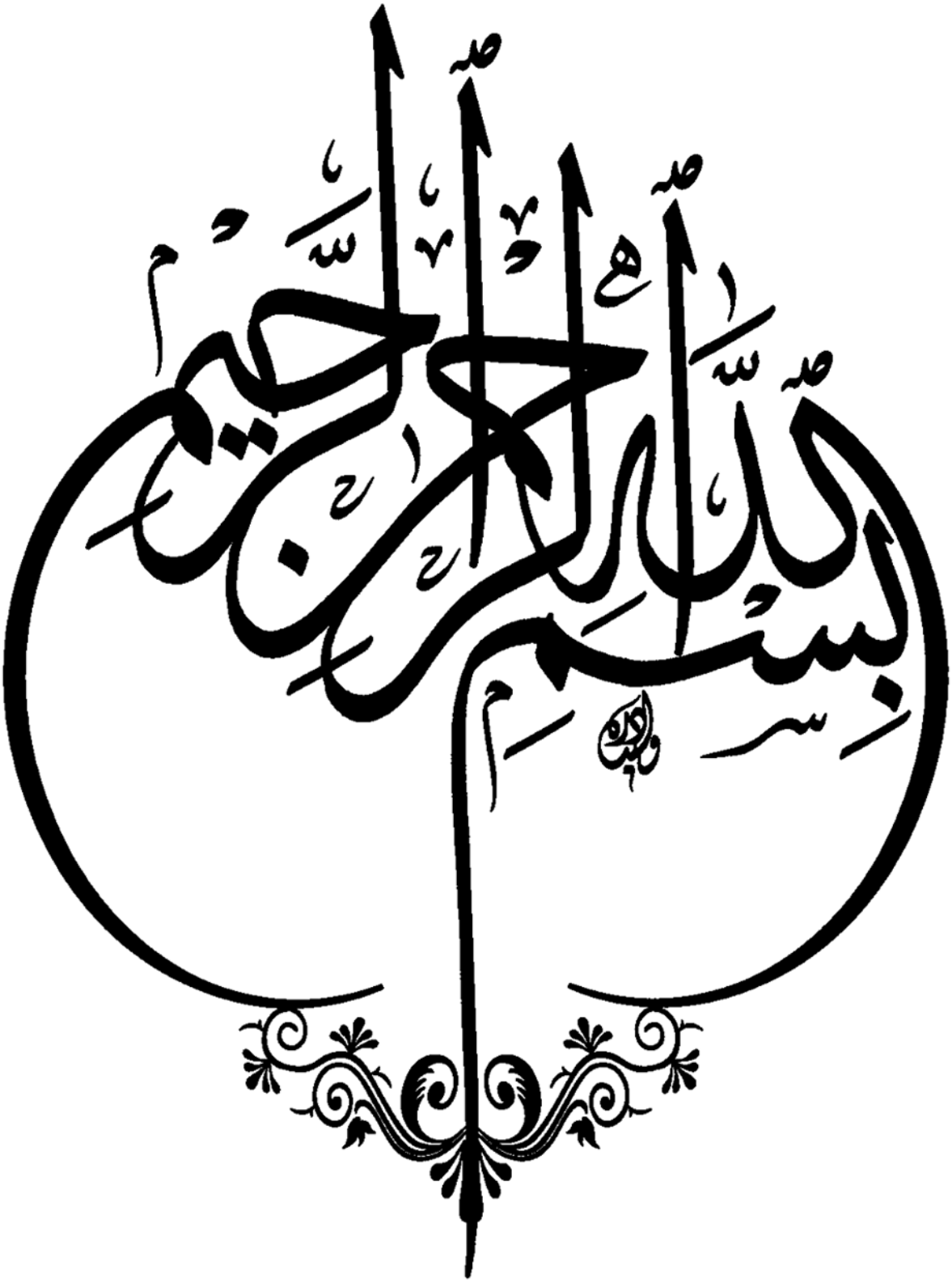
بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى سكان قلبي ....

إلى رجل الكفاح ،إلى من زرع القيم والمبادئ الإسلامية، إلى من أفنى زهرة شبابه في تربية أبنائه ... والدي الحبيب – سيد علي–

إلى القلب النابض، إلى رمز الحنان والحب والتضحية، إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي ....أمي الغالية – سلطاني مليكة –

إلى غيمة تظلني وتسقيني دون رغبة بردي لجميلها ...أمي ثانية – د. ذياب سليمة–

إلى نوري يضيء عتمتي عندما تطفئني الأيام والظروف ... زوجي مستقبلي – عماد –

إلى الأيادي التي تمد لي العون عندما أتعثر، وتدفعني للمقاومة كل هذه الأشياء التي تستدعي السقوط ... –إخوتي وأخواتي وصديقاتي –

احمودة إسراء

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر لله تعالى و الصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد و آل بيته الطيبين الطاهرين.

الحمد لله حتى يبلغ الحمد فالأول توفيق الله من عنده لما أصبحت عليه الآن و ما أتممت عملي هذا اهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني ومنحتني الحياة والتي حرصت على تعليمي وتربيتي والتي صبرت و ضحت و دعت من اجل نجاحي أمي الغالية حفظها الله

إلى من كان سندا لي أبي الغالي حفظه الله.

إلى من عشت و كبرت معهم إخوتي ياسين جلول رحيمة حواء إيمان مروة مباركة

إلى رفيقات الدرب و تلك التي شاركتني مشوار دراسة حفضهم الله بثينة رفيدة إسراء القايمة رحيمة

الأشهب دنيا

اهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز و جل انه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع

إلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني، إلى من كانت سندا لي والتي حملت عنا هموم الدنيا و كافحت المرض و التعب من اجل أن أصل إلى هذه اللحظة الحياة أمي العزيزة حفظها الله و بارك لي في عمرها

إلى من احترقت شموعه ليضئ لنا درب النجاح، ركيزة عمري مأمني أبي ضلعي الثابت الذي لا يميل، رزقه الله العافية، و بارك لي في عمره

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم إخوتي ناصر احمد

وأخواتي فتيحة ثرية سهام هاجر

احثريب رحيمة

شكر وعرفان

اللهم إن نشهدك أننا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما فسهل لنا ربنا به طريقا إلى الجنة " ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه لنا وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين نحمدك ربي ونسألك أن تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم.

نشكر من كان رحمتا للعالمين الذي هو مثالنا وقدوتنا في دين، من أوصانا بطلب العلم سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم الصادق الأمين مُحَمَّد ﷺ وعلى آله وصحبه الطاهرين صلاة وسلام إلى يوم الدين نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من ساعدنا طيلة فترة إنجاز هذا العمل الدكتور "مُحَمَّد سالمي دينوري "و "رضا زهواني" الذين أمدوا لنا يد العون ولم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصح والتوجيه ثبتهم الله وجزاهم ألف خير.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ "طارق شوقي" لما كان له علينا من الفضل بتوجهاته ونصائحه ونشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة 2023.

ملخـص الدراسـة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأمور التالية: معرفة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية، تحديد المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة درجة التوافق بين المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي بخصوص الأدوات المالية، تباين تأثير المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على عرض القوائم المالية. اقتصرت الدراسة على شركة مجمع صيدال، وبغية تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر، فقد تم إجراؤها بالاعتماد على المنهج الوصفي ومستعينين بأسلوب التحليل بمنهج المقارنة.

وتوصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- ✓ يأثر المعيار IFRS9 على التقارير المالية؛ والقوائم المالية والتدفقات المالية
- ✓ لا يوجد توافق تام بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، فيما يخص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.
- ✓ تلتزم شركة مجمع الصيدال بمتطلبات النظام المحاسبي المالي في معالجتها للأدوات المالية.
- ✓ انخفاض قيمة السندات المساهمة للمساهمات وحسابات دائنة يؤدي إلى انخفاض نتيجة السنة المالية ويؤثر على جدول حساب النتائج.
- ✓ تختلف متطلبات تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية الواردة في المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39.
- ✓ يقدم معيار IFRS9إضافات في المعالجة المحاسبية لأدوات المالية مقارنة بالمعيار IAS39.

Abstract of the study:

The current study aimed to achieve the following: knowledge of international accounting standards for financial instruments, defining accounting concepts and rules related to accounting for financial instruments according to the financial accounting system, studying the degree of compatibility between international accounting standards and the financial accounting system regarding financial instruments, the variation of the effect of accounting treatment of financial instruments on View the financial statements. The study was limited to Saidal Group Company, and in order to achieve the aforementioned study objectives, it was conducted based on the descriptive approach and using the comparative analysis method.

The current study reached several results, the most important of which are:

- ✓ IFRS9 affects financial reporting; financial statements and financial flows
- ✓ There is no complete compatibility between international accounting standards and the financial accounting system, with regard to the accounting treatment of financial instruments;
- ✓ Al-Saydal Complex Company adheres to the requirements of the financial accounting system in its handling of financial instruments;
- ✓ The decline in the value of the shareholding bonds for contributions and accounts payable leads to a decrease in the result of the fiscal year and affects the results calculation schedule;
- ✓ The requirements for classification and measurement of financial assets and liabilities in IFRS9 are different compared to IAS39.
- ✓ The IFRS9 standard provides additions in the accounting treatment of financial instruments compared to the IAS39 standard.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة.....	I
الإهداء.....	II
شكر وعرفان	IV
الملخص بالعربية	V
الملخص بالإنجليزية	VI
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	X
قائمة الملاحق.....	X
قائمة المختصرات.....	XI
المقدمة.....	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة للأدوات المالية	**01**
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري لأدوات المالية والقوائم المالية ومعيار IFRS9.....	**03**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية.....	**03**
الفرع الأول: تعريف الأدوات المالية اصطلاحا.....	**03**
الفرع الثاني: تعريف الأدوات المالية وأنواعها من منظور النظام المحاسبي المالي.....	**04**
الفرع الثالث: القواعد العامة لعرض الأدوات المالية من منظور النظام المحاسبي المالي	**05**
الفرع الرابع: بدائل القياس المقترحة من طرف المحاسبية الدولية.....	**06**
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.....	**09**
الفرع الأول: عرض القوائم المالية.....	**09**
الفرع الثاني: اعتبارات إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية	**11**

الفرع الثالث: تصنيف القوائم المالية	**12**
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعيار IFRS9.....	**19**
الفرع الأول: نبذة عن صدور المعيار IFRS9.....	**19**
الفرع الثاني: أهم المصطلحات المرتبطة بالمعيار IFRS9.....	**20**
الفرع الثالث: نطاق تطبيق المعيار IFRS9.....	**21**
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي المالي IFRS9..	**23**
الفرع الأول: محاسبة الأصول والالتزامات المالية حسب IFRS 9.....	**23**
الفرع الثاني: محاسبة التحوط والافصاحات.....	**32**
الفرع الثالث: ماهية المشتقات المالية ومخاطرها.....	**37**
الفرع الرابع: قائمة المركز المالي فئات الأصول المالية والالتزامات المالية.....	**40**
المطلب الخامس: الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار الجديد IFRS9.....	**42**
الفرع الأول: تأثير المعيار الجديد IFRS9 على التقارير المالية للمؤسسات المالية	**42**
الفرع الثاني: تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية.....	**43**
المطلب سادس: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق (scf) وآفاق تطويرها وفقا (IFRS9)	**45**
الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق (scf).....	**45**
الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية.....	**57**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	**60**
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة حول الموضوع.....	**60**
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	**66**
الفرع الأول : أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.....	**66**
الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	**66**
خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	**68**

تمهيد	**69**
المبحث الأول : التعريف بالشركة محل الدراسة	**70**
المطلب الأول : تقديم مجمع صيدال.....	**70**
الفرع الأول : النشأة.....	**70**
الفرع الثاني : نشاطات مجمع صيدال وميادين كفاءتها.....	**71**
الفرع الثالث: البنية التنظيمية لمجمع صيدال.....	**71**
الفرع الرابع: الأهداف الرئيسية والأساسية لمجمع صيدال.....	**72**
المطلب الثاني : محاسبة الأدوات المالية وفقا متطلبات المعيار IFRS9 وأثره على القوائم المالية بمجمع صيدال.....	**73**
الفرع الأول: الأصول غير الجارية.....	**73**
المبحث الثاني : دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيارين IAS39وIFRS9	**76**
المطلب الأول : أوجه القصور في النظام المالي المحاسبي فيما يخص محاسبة الأدوات المالية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية.....	**76**
المطلب الثاني : أوجه مقاربة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية.....	**77**
المطلب الثالث: نتائج دراسة المقارنة.....	**80**
خلاصة الفصل.....	**82**
الخاتمة.....	**83**
قائمة المصادر والمراجع.....	**88**
الملاحق.....	**91**

قائمــة الجــداول

الرقم	عـــنوان الــجدول	الصفحة
1-1	تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية	36
2-1	أوجه التقارب بين النظام المالي والمحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية	78

قائمــة الملاحق

الرقم	العــنوان	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي لمجمع الصيدال	92
2-1	ميزانية جانب الأصول	93
3-1	ميزانية جانب الخصوم	94
4-1	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	95
5-1	حساب النتائج لمجمع الصيدال	96
6-1	ميزانية جانب الأصول لمجمع الصيدال	97
7-1	قائمة المركز المالي لمجمع الصيدال	98

قائمة الاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة بالعربية
IAS	International Accounting Standars	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Boards	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Repporting Standards	معايير إعداد التقارير المالية الدولية
FVOCI	Fair value through other comprehensive incom	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
FVTPL	Fair value through profit or loss	أصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
PCN	Plan Comptable National	النظام المحاسبي الوطني
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي

المـــقـدمـــة

تعد الأدوات المالية في عصرنا الحديث أهم أساليب الاستثمار والتمويل من قبل المنشآت، ونتيجة لتطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، اكتسبت أسواق تداول هذه الأدوات بعدها العالمي ما أدى إلى تشابكها وتواصلها بشكل مستمر، حيث أصبح الاقتصاد ذو الطابع المالي يهيمن على الاقتصاد الحقيقي، مما أكسب الأدوات المالية أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي.

ونظرا للتطور الكمي والنوعي الذي تشهده الأدوات المالية وازدياد حجم التعامل بها في الأسواق المالية، فقد أولى معدو المعايير المحاسبية الدولية اهتماما خاصا بها من خلال العمل على مسايرة مختلف التغيرات التي تطرأ عليها، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار أربعة معايير كاملة تتعلق بمختلف الجوانب المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية، أولها المعيار (IAS32) الذي تم إصداره سنة 1995 والذي يتعلق بكيفية عرض الأدوات المالية في القوائم المالية، ثم المعيار (IAS39) الذي بدأ العمل به بداية سنة 2001 والذي يتضمن طرق القياس والاعتراف بالأدوات المالية هذا المعيار أحدث ثورة في مجال القياس المحاسبي بتبنيه لمفهوم القيمة العادلة لأول مرة، لكنه سرعان ما انتقد بسبب التعقيدات التي تميزه من جهة واتهامه بكونه أحد أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من جهة أخرى، مما أدى بمختلف الهيئات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية إلى ممارسة ضغط كبير على مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل تعديل المعيار أو استبداله بمعيار جديد وهو ما تم بالفعل حيث تم تعديل المعيار 14 مرة قبل استبداله سنة 2010 بالمعيار الجديد (IFRS9) والذي أجل العمل به إلى غاية بداية سنة 2018، أما بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية فقد خصص له المعيار (IFRS7) الذي بدأ العمل به سنة 2007.

والجزائر لم تكن بمعزل عن هذه التطورات الهامة، فمع انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق عملت على محاولة تكييف نظامها المحاسبي مع التوجه الاقتصادي الجديد ونتيجة لذلك تم التخلي على المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لعام 2010 الذي يتلاءم وخصوصيات النظام الاشتراكي، والتوجه إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) الذي بدأ العمل بداية سنة 1976، هذا الأخير يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية وهو موجه بالخصوص إلى خدمة أغراض السوق المالي والتوجه الاقتصادي الجديد.

1. إشكالية الدراسة:

إن معايير المحاسبة الدولية بتقديمها لإرشادات وتوجيهات لما سيكون عليه التطبيق ،لا تعطي حلولا تطبيقية للممارسة المحاسبية، عكس النظام المالي المحاسبي فهو موجه للتطبيق فكان عليه إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لكل عناصر الحسابات التي تتوفر عليها مدونته مع ، وضعه للمبادئ والفروض ضمن إطاره التصوري التي تعبر عن مكوناته ، وعلى هذا الأساس اجتهد مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في إصدار المعايير ذات العالقة بالأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة، أما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي ففصل في محاسبة الأدوات المالية وتطرق للمشتقات المالية من الجانب النظري فقط (إطارها المفاهيمي) وترك للمطبقين المعالجة المحاسبية لها.

ومن هذا المنطلق جاءت الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا كالآتي:

- **التساؤل الرئيسي:**

ما هي طرق المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من منظور المعايير المحاسبة الدولية9 IFRSوالنظام المحاسبي المالي SCF، وما مدى تأثير هذه المعالجة على عرض القوائم المالية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي، والمعايير المحاسبية الدولية في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية؟
- ✓ هل تتأثر القوائم المالية لشركة مجمع صيدال في جانب الأصول غير الجارية (مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بالمساهمات) بتبني معيار IFRS9 ؟
- ✓ هل متطلبات المعيار IFRS9 في التصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية تتوافق مع المعيار IAS39؟

2. فرضيات الدراسة:

في إطار إنجاز الدراسة موضوع البحث، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يأثر المعيار IFRS9على التقارير المالية.

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد توافق تام بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، فيما يخص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** إنخفاض قيمة السندات المساهمة للمساهمات وحسابات دائنة يؤدي إلى انخفاض نتيجة السنة المالية ويؤثر على جدول حساب النتائج.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** تختلف متطلبات تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية الواردة في المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39.

3. مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة بناء على الدوافع التالية:

- ✓ **الدوافع الذاتية:**

تم اختيار الموضوع لأسباب ذاتية مرتبطة بالرغبة في البحث والاطلاع على مثل هذه المواضيع.

- الرغبة واهتمام الطالب بالمجال المحاسبي.
- الرغبة في التعمق وفهم المعايير المحاسبية الدولية نظرا لساعات دراستها القليلة بسبب جائحة كورونا.

✓ **الدوافع الموضوعية:**

- تناسب طبيعة التخصص مع موضوع الدراسة.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الأدوات المالية.
- ضرورة الاهتمام بالتغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية، والتعامل معها بواقعية كونها ثورة حقيقية في عالم المحاسبة.

4. أهمية الدراسة:

تزامنت أهمية دراسة المعالجة المحاسبية للأدوات المالية مع الظروف الاقتصادية الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، حيث باشرت المؤسسات العمومية البحث عن مصادر تمويل جديدة لإنقاذها من الإفلاس بعد عجز الخزينة العمومية عن الاستمرار في ضخ الأموال في إطار الدعم للقطاع العام، إذ تتوجه تبعا للمعطيات الاقتصادية الحالية العديد من الشركات العمومية حتى الكبيرة منها (على غرار سونلغاز)، إلى التمويل عن طريق بورصة الجزائر بواسطة القرض السندي أو إمكانية فتح رأس مالها، من جهة أخر تستمد الدراسة أهميتها مع الجهود الحالية المبذولة من أجل تنشيط بورصة الجزائر والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المالي والعمل على امتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد الرسمي.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية.
- تحديد المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- دراسة درجة التوافق بين المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي بخصوص الأدوات المالية.
- تباين تأثير المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على عرض القوائم المالية.

6. حدود الدراسة:

وتمثلت حدود الدراسة في:

أ- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على شركة مجمع صيدال؛

ب- الحدود الزمانية: أنجز الجانب النظري في الفترة الممتدة من 2023/02/05إلى 2023/05/15، أما فترة الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمقارنة فقد امتدت من2023/03/17 إلى 2023/05/09.

7. المنهج:

تختلف المناهج باختلاف الدراسة، حيث أن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين. وبغية تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر، فقد تم إجراؤها

بالاعتماد على المنهج الوصفي و مستعينين بأسلوب التحليل بمنهج المقارنة، فقد اعتمدنا في هذه الدارسة على التحليل في الجانب النظري عند تناول للقوائم المالية والأدوات المالية وكيفية معالجتها من منظور معايير المحاسبة الدوليةIFRS9 والنظام المحاسبي المالي SCF، وكذلك عرض أثر المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام أسلوب المقارنة.

8. هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وفق منهجية IMRAD:

مقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للأدوات المالية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الخاتمة

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للأدوات المالية

الأدوات المالية هي أي عقد يعطي أحد الأصول المالية لكيان معين والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر، ولقد ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجة المتعاملين بها، فهي تباع وتشترى من قبل العديد من الأفراد والمؤسسات في أسواق مالية مخصصة لها أو خارجها، لذلك يكمن اعتبارها سلعا شأنها شأن السلع الأخرى، إلى أنها لها صفة تميزها عن باقي السلع الأخرى وهي أنها أدوات الاستثمار المالي وليس الاستثمار الحقيقي، ويرجع التوسع في التعامل بالأدوات المالية إلى ظهور الثورة الصناعية وما نتج عنها من ظهور شركات المساهمة الكبيرة، هذه الشركات عملت على الحصول على التمويل من خلال إصدار أدوات مالية في شكل أسهم وسندات الاكتتاب فيها من طرف الأفراد والمؤسسات وبالتالي تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات لتمويل مشاريعها والتوسع فيها.

وقد اهتمت معايير المحاسبة الدولية بالأدوات المالية وذلك من خلال إصدار أربعة معايير كاملة تتعلق بمعالجة الأدوات المالية والذي كان أخرها صدور معيار الإبلاغ الدولي(IFRS9)الذي سوف يطبق ابتداء من سنة 2001.حيث دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة مند تسعينيات القرن الماضي، بهدف انفتاح الاقتصاد و إدماجه في الاقتصاد الدولي، وقد كان النظام المحاسبي من بين مجالات الإصلاح حيث تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)لسنة 1976 ،وتبني النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)الصادر في نص القانون رقم 07-11المؤرخ في تاريخ25 نوفمبر2007 (الجريدة الرسمية العدد14)و الذي شرع في تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، بهدف تلبية احتياجات كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المعلومات المالية. سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى دراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية والقوائم المالية ومعيار IFRS9. وكذا التعرف على بعض الدراسات السابقة التي عالجت بعض الجوانب من موضوع الدراسة وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لأدوات المالية والقوائم المالية ومعيار IFRS9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لأدوات المالية والقوائم المالية والمعيار IFRS9

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجيات المتعاملين بها، من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات حيث تباع وتشتري من قبل العديد من الناس والمؤسسات شأنها شأن أي سلعة أخرى إلا أنها لها خصوصية أنها أداة استثمارية ،هذا وتعتبر الأدوات المالية من أهم السلع المالية المتعامل بها في الأسواق المالية، وفي ما يلي عرض لأهم المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

الفرع الأول: تعريف الأدوات المالية اصطلاحا

إنه من الصعب جدا التوصل إلى إعطاء تعريف محدد للأدوات المالية، لذا جاءت متعددة، نذكر منها:

الأدوات المالية هي عبارة عن أساليب الاستثمار المالي وتتمثل الأدوات المالية في الأسهم والسندات والمشتقات المالية، فالأسهم هي عبارة أداة ملكية تمثل رأس مال الشركات المساهمة في شكل أجزاء متساوية القيمة، يتمتع حاملها بمجموعة من الحقوق كحق الحصول على الأرباح وحق التصويت وحق التداول في الأسواق المالية الثانوية(البورصة) ومختلف الحقوق الأخرى. بينما تعتبر السندات أداة دين تسمح لحاملها بالحصول على معدلات فائدة دورية وكذا الحصول على أرباح رأسمالية جراء تداولها في البورصة بالإضافة إلى القيمة الاسمية عند تاريخ استحقاقه[1].

الأدوات المالية هي أدوات قابلة للتداول، أو التجارة وهي أحد الأصول من أي نوع كانت، سواء كانت نقداً أو أدلة على وجود ملكية في كيان، أو حق تعاقدي لاستلام أو تسليم، نقد أو صك مالي آخر.

ولقد قدم النظام المالي المحاسبي تعريف الأدوات المالية بأنها[2]:

هي كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما، وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى .

ومن جانب المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال مجلسها عرفت الأدوات المالية على أنها:

عقد ينتج عنه أصل مالي لمؤسسة، معينة أو التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى[3].

وبهذا الخصوص فإن كلمة "عقد" أو "تعاقدي" تشير إلى ترتيبات ما بين واحد أو أكثر من الأطراف، له آثار اقتصادية واضحة والتي تكون فيه الأطراف لديها خيار قليل لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لأن العقد قابل للتنفيذ بالقانون[4].

---

[1] عاشور كتوش، المحاسبة العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص95.

[2] أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص135.

[3] عبد القادر حوة ، متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، عدد 25 ، الجزائر ، 2016 ، ص 312.

[4] عبد القادر حوة، مرجع سبق ذكره، ص314.

ومن هنا وفقا للتعريفات السابقة نستخلص أن الأدوات المالية هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى، الذمم المدينة القروض والسلف الممنوحة للغير الاستثمارات المالية في السندات الأصول المالية المشتقة وغيرها.

الفرع الثاني: تعريف الأدوات المالية وأنواعها من منظور النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي الأدوات المالية كما يلي:

1. **تعريف الأداة المالية:** كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى.
2. **أنواع الأداة المالية:**

وتنقسم الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي إلى قسمين هما:

أ- الأدوات المالية الأولية: الأدوات مثل الحسابات الدائنة والديون وسندات رؤوس الأموال الخاصة التي لا تكون أدوات مالية مشتقة .

- **الأدوات المالية المشتقة:** مثل الخيارات والعقود لأجل عن طريق التراضي أو العقود المقايسة وتبادل نسب الفوائد والعملات الصعبة التي تترتب عليها حقوق والتزامات ينجم عنها خطر أو أكثر المتصلة بأداة مالية أولية متصلة بها بين أطراف الأدوات هذه. ولا يترتب على الأدوات المالية المشتقة تحويل للأداة المالية الأولية المتصلة عند تاريخ الاقتناء بسند العقد ولا يوجد بالضرورة تحويل إلى أجل استحقاق العقد[1] .

الفرع الثالث: القواعد العامة لعرض الأدوات المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

وفقا للنظام المحاسبي المالي يتم عرض الأصول والخصوم المالية في الميزانية كما يلي:

1- عرض وتصنيف الأصول المالية في الميزانية:

يتم عرض وتصنيف الأصول المالية في الميزانية وفق ما يلي:

1-1 أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية):

تكون الأصول المالية المملوكة لأي مؤسسة من المؤسسات من غير القيم العقارية الموظفة والأصول و الأصول لنفعيتها وللدواعي التي المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا

[1] لخضر علاوي، نظام محاسبة مالية،ط1، دار النشر الأوراق الزرقاء،الجزائر،2012، ص78.

كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها، وتصنف الأصول المالية غير الجارية في إحدى الفئات الأربعة التالية[1]:

أ- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة: والتي يعد امتلاكها الدائم مفيداً لنشاط الكيان خاصة وأنها تسمح بأن تمارس نفوذاً على الشركة التي تصدر السندات أو تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة.

ب- السندات المثبتة لنشاط المحفظة : وهي موجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.

ت- السندات المثبتة الأخرى: والتي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو تنوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

ث – القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة : والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأجل القصير مثل الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهراً أو القروض التي تزيد عن اثني عشرة شهراً والمقدمة لأطراف أخرى.

فهذه الفئات الأربع من الأصول المالية تشكل تثبيتات مالية تظهر على أنها أصول مالية غير جارية لكن في إطار إعداد الكشوف المالية المدمجة، تكون سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة محل إعادة معالجة طبقا لقواعد الإدماج).

ويمكن لبعض الكيانات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو قطاع التأمينات أن تجري تمييزات تختلف عن التمييزات المقترحة، وتذكر معلومات عن التمييزات التي تم القيام بها حين إذن في الملحق.

ويمكن لبعض الكيانات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو قطاع التأمينات أن تجري تمييزات تختلف عن التمييزات المقترحة، وتذكر معلومات عن التمييزات التي تم القيام بها حين إذن في الملحق.

2-1 الأصول المالية الجارية:

تتشكل الأصول المالية الجارية من السندات القيم المنقولة للتوظيف، وهي عبارة عن سندات مشترات من قبل المنشأة من أجل تحقيق مكسب في الأجل القصير، فهذه الأصول المالية تقابل القيم المنقولة من قبل المنشأة من أجل الاحتفاظ بها، وتلجأ المنشأة لهاته الأدوات من أجل توظيف الفوائض المحققة في خزينتها.

2- عرض الخصوم المالية في الميزانية:

يتم عرض الخصوم المالية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

2-1.الخصوم المالية غير الجارية:

[1] مُحَّد أمين عبد المولى، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، تخصص محاسبة وجبائية معمقة،2015،ص83.

وتشمل القروض والحسابات المدينة، السندات الإلزامية، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وغيرها، والتي تكون على عاتق المنشأة لمدة تفوق السنة.

2-2. الخصوم المالية الجارية:

وتشمل القروض والديون التجارية وما شبهها والتي تكون على عاتق المنشأة لمدة أقل من سنة مالية واحدة.

الفرع الرابع: بدائل القياس المقترحة من طرف المحاسبية الدولية

تعتبر محاسبة القيمة العادلة البديل الأمثل لمحاسبة التكلفة التاريخية الذي تنادي به المعايير الدولية للمحاسبة خاصة بعد الانتقادات التي وجهت إليها ، ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلي مفهوم ، قياس ، مزايا وعيوب القيمة العادلة.

❖ **مفهوم القيمة العادلة:** تعددت المفاهيم والتعارف للقيمة العادلة وفيما يلي البعض منها:

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة الفهم من قبل مستخدميها [1].

أ- القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية:

مفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا ناتجا عن معايير IAS / IFRS بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلو سكسوني، ومعايير IAS / IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي كما يمكن تعرف على أنها[2]:

المبلغ الذي يمكن أن تتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة في إطار متوازن. وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب ، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.

ب- مقارنة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية:

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص277.

[2] جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة قيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 9، عدد 3، 2013، ص 471.

لقد ورد سابقا أن المصطلح المرادف للقيمة العادلة وذلك حسب IASB هو القيمة السوقية إلا انه يمكننا من خلال التعريفات السابقة إبراز الفرق أو العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية فيما يلي:

فقد وضعت لجنة معايير التقييم الدولية تعريف للقيمة السوقية بأنها المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل مشتري وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة ، وعلى حذر ودون إكراه ويخلط الكثير من المحاسبين بين مفهومها ومفهوم القيمة السوقية ، إلا أنه يمكن القول بأن مفهوم القيمة العادلة أوسع نطاقا من مفهوم القيمة السوقية ، حيث يتم تقدير القيمة العادلة وفقا للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة حسب ثلاث مستويات رئيسية كما يلي:

المستوى الأول : مدخلات قابلة للملاحظة (السعر المعلن في السوق النشطة)

مدخلات المستوى الأول هي الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة والتي لدى الشركة –التي تعد القوائم المالية – القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس[1]. والسوق النشطة هي السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفء (السوق المنتظمة).

المستوى الثاني :مدخلات قابلة الملاحظة (بخلاف السعر المعلن)

إذ تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقا للمستوى الأول فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وهي تشمل ما يلي[2]:

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة ، وهي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق .
- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام مثل أسعار الفائدة .
- المدخلات المشتقة أساسا من أو التي تؤكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى (مدخلات يعززها السوق) .

المستوى الثالث : مدخلات غير قابلة للملاحظة

مدخلات المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام ، ويجب أن تستخدم المدخلات الغير قابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة وذلك فقط في المدى الذي تكون فيه المدخلات

[1] محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ،ص11.

[2] رابح حريزي ، البورصة والأدوات المالية محل التداول فيها، دار بلقيس للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص92.

القابلة للملاحظة غير متوافرة، وتعكس المدخلات الغير قابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة – تعد القوائم المالية – عن الافتراضات التي ستخدم المشاركين في سوق تسعير الأصل أو الالتزام[1].

ومن خلال كل ما سبق يمكن استخلاص تعريف واحد وشامل للقيمة العادلة: القيمة العادلة هي تلك القيمة أو السعر الذي يتفق عليه طرفان من أجل مبادلة أصل أو التزام ولديهما الرغبة والدراية، أي دون إكراه، ويتم الحصول عليها من السوق النشطة (المنتظمة).

د– أهمية القياس بالقيمة العادلة:

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة ، وذلك من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبية الأمريكية ، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة ولقد طالب المجلس الاستثماري لمعايير المحاسبية الأمريكي المتعلقة بالملائمة والموثوقية استخدام اكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية ، بسبب أنه يرى أن معلومات العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين ، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث ، أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية ، كمل تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية ، أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية ، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة الموثوقية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

إن إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يتطلب معرفة أهداف القوائم المالية وخصائصها، وكذلك دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية وخصائصها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل بالإضافة إلى تقديم عرض القوائم المالية.

الفرع الأول: عرض القوائم المالية

أولا: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة أهداف منها[2]:

- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
- تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول: الأصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف كما، تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي.
- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.

[1] رابح جريزي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] بشير بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.

ثانيا: خصائص القوائم المالية

كما نص الإطار المذكور على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي[1]:

الملائمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.

الموثوقية:

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها.

القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.

القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة[2].

الفرع الثاني: اعتبارات إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية:

قد نص المعيار المحاسبي الدولي على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، ونعرض فيما يلي أهمها[1]:

[1] حماد طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 2009،ص75.

[2] حسين القاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص38.

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة بما يحقق العدالة في العرض.
- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية وتطبق كل معيار ينطبق عليها.
- الإفصاح عن أية مخالفة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وعرض الأثر المالي لذلك.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة.
- الإفصاح عن المعلومات المقارنة.
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض المعلومات التالية بشكل واضح وصحيح.

الفرع الثالث: تصنيف القوائم المالية

1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

1.1. التعريف:

وفقا للمعيار الدولي رقم (01)؛ تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية[2].

2.1. محتويات قائمة المركز المالي:

وتصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

أ.الأصول: هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت المؤسسة أو تخضه لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية، وهي تتكون من الأصول الثابتة، والأصول المتداولة والأصول المتنوعة الأخرى[3].

ب– الخصوم : هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية المنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث[4] وتنقسم إلى خصوم متداولة (قصيرة الأجل) خصوم طويلة الأجل.

---

[1] حسن القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة 16 -17-18- نوفمبر 2009.

[3] سعاد بريك وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية، مذكرة تخصص علوم تسيير، تخصص مالية جامعة الوادي، 2012، ص62.

[4] امين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، دار الثقافة، الإسكندرية، 2008، ص 501.

❖ **حقوق الملكية:** عبارة عن استثمارات الملاك في المؤسسة، وتتمثل أساسا من رأس المال+ أي أرباح متراكمة لدى المؤسسة، ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح "صافي الأصول" والذي يمثل الفرق بين الأصول والخصوم (تطبيقا لمعادلة الميزانية) . (أنظر ملحق رقم 02).

حقوق الملكية = الأصول – الخصوم	**الأصول = الخصوم + حقوق الملكية**

3.1. الهدف من قائمة المركز المالي (الميزانية)

هدف الميزانية هو وصف المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في لحظة ما، بحيث يمكن عرضها على شكل حرف (T) وتظهر الأصول في الجانب الأيمن والخصوم ورأس المال في الجانب الأيسر، كما يمكن أن تعرض على شكل قائمة أو تقرير ، حيث أن عرضها بالشكل الأخير يتيح الفرصة للتحليل الجيد والكفء لهذه القوائم، حيث يظهر الارتباط بين كل المصادر طويلة الأجل والاستخدامات طويلة الأجل وكذلك يبين المصادر والاستخدامات قصيرة الأجل، كما ينتج عنه حساب صافي رأس المال الثابت ورأس المال العامل وهي بيانات مهمة في عملية التحليل لتحديد جودة وكفاءة ومدى مصداقية القوائم المالية.

2. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

1.2. تعريف قائمة الدخل:

يعرف على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية لسنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها، أو هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة معينة ، كما أنه يساعد على تحديد مجاميع المحاسبة الوطنية على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو مجزأ إلى مستويات هي: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة؛ النتيجة خارج الاستغلال، نتيجة الدورة الإجمالية، نتيجة الدورة الصافية.

2.2. أهمية إعداد جدول حسابات النتائج:

إن جدول حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من[1]: تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛ تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛ تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما كالآتي:

[1] ريتشارد شرودر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص25.

أ. **النواتج:**

تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، زيادة في الأصول، انخفاض في الخصوم، كما تمثل نواتج استعادة خسارة في القيم والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، وهي تتكون من:

- ✓ **نواتج الاستغلال:** تمثل مبيعات البضائع التجارية والمختلطة للإنتاج المخزن الذي يشمل على تغيرات عناصر المخزون من المنتوجات التامة والنصف المصنعة بالإضافة إلى الأداء وتحويل أعباء الإنتاج.
- ✓ **نواتج خارج الاستغلال:** تمثل في المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير للدورة والدورات السابقة.

ب. **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول ، أو في شكل ظهور خصوم ، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة وتتكون من:

- ❖ **أعباء النشاط العادي** : تمثل الأعباء التي تم استعمالها في النشاط العادي للمؤسسة وهي:
  - استهلاك البضائع والمواد والخدمات خلال العملية الإنتاجية.
  - مختلف الأعباء والمصاريف الخاصة التي هي على عائق المؤسسة من ضرائب، رسوم ومصاريف المستخدمين، مصاريف مالية ومصاريف أخرى.
- ❖ **أعباء النشاط غير العادي:** وهي الأعباء التي تخص دورات سابقة والمؤونات الاستثنائية. (أنظر الملحق رقم 03)

3. قائمة التدفقات النقدية:

1.3. مفهوم قائمة التدفقات النقدية

يضمن تسجيل التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية بهدف تمكين المؤسسة من تقييم القدرة على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المالية، وهي تتضمن:

- تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية ؛ تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التمويلية.

وتعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بأساس لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وتوقيت ومدى تأكيد توليدها.

2.3. أهداف عرض جدول تدفق الخزينة:

تتمثل أهداف عرض معلومات قائمة التدفقات النقدية في ما يلي:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة، والقدرة في التأثير على أوقات التدفقات النقدية؛ توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول، خصوم وحقوق الملكية الخاصة للمؤسسة؛ تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت؛ تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤشر للمبالغ والتوقيتات وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3.3. أنواع التدفقات النقدية:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال فترة معينة ، مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها ، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وما في حكمه[1]. وسوف ندرج تعريف مختصر لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

أ. الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإن تحديد صافي الربح أو الخسارة يتضمن التدفقات النقدية التالية[2]:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضائع المباعة والخدمات المقدمة للعملاء، وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين دائنون) أو أوراق القبض، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

ب. الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية ، إن هذه التدفقات النقدية تمثل نشاطات الحصول على أصول من أجل توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية ، وتتضمن التدفقات النقدية التالية[3]:

- المدفوعات النقدية لاقتناء ممتلكات ومصانع ومعدات وأصول أخرى غير متداول.

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص50.

3 حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص51.

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة الأسهم لمؤسسات أخرى.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى .

ج. الأنشطة التمويلية:

وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد ، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها ، وتتضمن التدفقات النقدية التالية :

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم وصكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من صكوك المديونية، أوراق الدفع، القروض، السندات والسلفيات الأخرى
- قصيرة وطويلة الأجل.
- المدفوعات التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي.

4. جدول تغيرات الأموال الخاصة:

4.1. تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة وجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997[1] .

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية" .

أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول فهي تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات رأس مالية (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...الخ) .
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

2.4. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

[1] ريتشارد شرودر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص29.

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من خلال ربطها لحسابات النتائج والميزانية ، حيث تفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنها من تغير في الأرباح المحتجزة ، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة ، من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[1].

3.4. أهداف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة معينة، تغير الأموال الخاصة خلال تاريخ الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة؛ تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:

- تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر.
- زيادة رأس المال النقدي المتتالي عن إصدار السهم .
- تحويل الالتزامات لأسهم.
- علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات.

5. قائمة الملاحق:

1.5. تعريف قائمة الملاحق:

عبارة عن قائمة تحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة في إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة والضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية. ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

2.5. أهداف قائمة الملاحق:

تساهم في تحقيق الأهداف التالية :

- تقييم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولي والتي لم تظهر في القوائم سالفة الذكر.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في باقي القوائم المالية المذكورة أعلاه، إلا أن نشرها ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتوياتها.

3.5. محتوى قائمة الملاحق:

[1] سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة– سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009،ص60.

ويمكننا حصر محتوى قائمة الملاحق ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية ، قائمة الدخل ، جدول تدفقات الخزينة ، وجدول تغيرات الأموال الخاصة .
- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة ، المؤسسات المختلطة ، المؤسسات الأم وفروعها ، وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيرتها : أنواع التعاقد ، حجم وقيمة العقد ، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالعقد ، ..الخ .
- المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة[1].

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعيار IFRS9

سنتناول ضمن السياق هذا المحور نبذة تاريخية عن صدور هذا المعيار، والهدف منه نطاق تطبيق هذا المعيار .

الفرع الأول: نبذة عن صدور المعيارIFRS9

اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية في أفريل 2001، معمار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والتي كانت قد صدرت في الأصل عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية في مارس 1999.

كان المجلس يهدف دائما أن يحل المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية محل معيار المحاسبة الدولية رقم 39 بأكمله ومع ذلك، وردا على طلبات العديد من الأطراف المهتمة بأن يتم تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وبسرعة، قدم المجلس مشروعه ليحل محل معيار المحاسبة الدولية 39 وقسمه إلى ثلاث مراحل رئيسية، ومع اكتمال كل مرحلة، أصدر المجلس الفصول في المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 الذي حل محل المتطلبات المقابلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وأصدر المجلس فصول المعيار الدولي الأعداد التقارير المالية رقم 9 وفي نوفمبر 2009، والمتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية، وفي أكتوبر 2010، أضاف مجلس الإدارة المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، ويشمل ذلك متطلبات المشتقات المضمنة وكيفية حساب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات المالية المحددة بموجب خيار القيمة العادلة [2].

[1] سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] بهاء غازي عرنوق،أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليةIFRS9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية(دراسة تطبيقية)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد30،العدد الأول،2014،ص110. –بتصرف–

وقرر المجلس أيضا في أكتوبر 2010، أن نظل دون تغييرات في معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق الالتزامات المتعلقة باستبعاد الأصول المالية والالتزامات المالية، وبسبب هذه التغييرات، قام مجلس الإدارة في أكتوبر 2010 بإعادة هيكلة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 وأساسياته للاستنتاجات.

في ديسمبر 2011، أرجأ المجلس تاريخ سريان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وفي نوفمبر 2013، أضاف المجلس فقرة محاسبة التحوط، وفي 24 جويلية 2014، أصدر مجلس الإدارة النسخة المكتملة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية و حيث قام المجلس لعمل محدود لبعض التعديلات على متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية ومعالجة مجموعة ضيقة من أسئلة التطبيق وإدخال فقرة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" للديون البسيطة الخاصة بالصكوك، كما أضاف المجلس متطلبات انخفاض القيمة المتعلقة بالمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة من المؤسسة على أصوله المالية والتزاماته بالتقديم الائتمان، ثم قام أيضا بتحديد تاريخ سريان إلزامي جديد[1] .

الفرع الثاني: أهم المصطلحات المرتبطة بالمعيار IFRS9

من خلال هذا المحور، ستحاول عرض تعريفات لأهم المصطلحات الواردة في نطاق هذا المعيار.

- ✓ **الأدوات المالية:** عقد ينشأ عنه أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية للطرف الآخر.
- ✓ **تاريخ التعامل:** هو التاريخ الذي تلتزم به المؤسسة بشراء أو بيع أصل مالي والذي يتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامها أو التزام سيتم دفعه في تاريخ العملية.
- ✓ **تاريخ التسوية:** التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمؤسسة أو العكس.
- ✓ **التحوط:** إجراء يتخذ للتخفيف من أثار التعرض لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.
- ✓ **المشتقة المالية:** المشتقات هي عقود معاوضة تهدف لتبادل المخاطر وهي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعملات أجنبية وسلع وذهب) ، وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفين البائع والمشتري.
- ✓ **أداة حقوق الملكية:** تتمثل في أي عقد يثبت الحق في باقي أصول المؤسسة ما بعد خصم جميع التزاماتها وهو يمثل أصل مالي لحامل أسهم المؤسسة المصدرة لها ومن أمثلتها الأسهم العادية والممتازة.

[1] بهاء غازي عرنوق،مرجع سبق ذكره،ص111.

إن الهدف من هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية هو وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمها لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وتوقيتها أو عدم تأكدها[1].

الفرع الثالث: نطاق تطبيق المعيارIFRS9

يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع المؤسسات على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء

- تلك الحصص في المؤسسات التابعة، والمؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 10 "القوائم المالية الموحدة أو معيار المحاسبة الدولية 27 القوائم المالية المنفصلة" أو معيار المحاسبية الدولية 28 "الاستثمارات في المؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة" .
- الحقوق والالتزامات بموجب عقد الإيجار التي ينطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 "عقود الإيجار".
- الحقوق والالتزامات بموجب عقد تأمين كما هو معرف حسب المعيار IFRS 4 عقود التأمين.
- حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع للموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولية 19 "منافع الموظفين".
- الأدوات المالية المصدرة من قبل المؤسسة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولية 32 الأدوات المالية الإفصاح والعرض" أو التي يتطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية وفق معيار المحاسبة الدولية 32.
- أي عقد آجل بين مؤسسة مستحوذة وحامل أسهم بائع لشراء أو بيع أعمال مستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 اندماج الأعمال"، ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الأجل الفترة المعقولة التي تعد ضرورية عادة للحصول على أي تصديقات مطلوبة ولاستكمال المعاملة.
- ارتباطات قروض، وبالرغم من ذلك، يجب على مصدر ارتباطات قروض أن يطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض التي هي بخلاف ذلك لا تقع ضمن نطاق هذا المعيار، وأيضا تخضع جميع ارتباطات القروض المتطلبات هذا المعيار الإلغاء الإثبات.
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس السهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2 "الدفع على أساس السهم".

[1] بن عمارة منصور، حولي محمد ،**معايير المراجعة الدولية** ،مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية للمحاسبة ومعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14ديسمبر2011،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة،ص15.

- الحقوق في دفعات لتعويض المؤسسة مقابل نفقات مطلوب القيام بها لتسوية الالتزام الذي تثبته على أنه مخصص وفق المعيار المحاسبة الدولي 37" المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، أو ما أثبتت له مخصص وفق المعيار المحاسبة الدولي37 [1].
- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والتي تعد أدوات مالية، باستثناء تلك التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 أن تتم المحاسبة عنها وفقا لهذا المعيار

ويجب أن تطبق متطلبات هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق التي تحدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 15 أن تتم المحاسبة عنها وفق هذا المعيار لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط، وتقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار:

- ارتباطات القروض التي تسمها المؤسسة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقدا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى، تعد ارتباطات القروض هذه مشتقات، ولا يعد ارتباط القرض المسوا بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط على سبيل المثال: قرض رهن عقاري لمشروع ما يدفع على أقساط تماشيا مع تقدم المشروع.
- الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.

ويجب أن يطبق هذا المعيار على تلك العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها، ويمكن أن يتم بشكل لا رجعه فيه تمييز عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة[2].

وهناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بعد غير مالي بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، وهي تشمل :

- عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية .
- عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن لدى المؤسسة ممارسة لتسوية عقود مشابهة بالصافي نقدا أو بأداة مالية

[1] بن عمارة منصور، حولي محمد، مرجع سبق ذكره،ص17.

[2] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد12،العدد2019،1،ص104.

أخرى أو بمبادلة أدوات مالية سواء مع الطرف المقابل، أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه.

- عندما يكون لدى المؤسسة ممارسة، لعقود مشابهة، لتسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل.
- عندما يكون البند الغير المالي الذي هو موضوع العقد قابل للتحويل بسهولة إلى نقد.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي المالي IFRS9.

الفرع الأول: محاسبة الأصول والالتزامات المالية حسب IFRS 9

أولا: محاسبة الأصول والالتزامات المالية

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول والخصوم المالية كما يلي:

1- **تعريف الأصول المالية:** تعرف الأصول المالية في أربعة أصناف، ويكون كل صنف موضوع منهجية تقدير أو طريقة محاسبية مختلفة(تقدير بالقيمة الحقيقية أو بحسب التكلفة الممتلكة، وخصم فوارق التقييم في رؤوس الأموال الخاصة أو في حساب النتائج)

- أصول مالية تتم حيازتها لغاية إجراء المعاملات.
- التوظيفات المحتازة حتى حلول أجل استحقاقها.
- قروض أو حسابات دائنة تقدمها المؤسسة.
- أصول مالية جاهزة للبيع .

2- **التعريف بالخصوم المالية:** لم يعطي النظام المحاسبي المالي تعريف محدد للخصوم المالية لكنه تطرق إلى نوعين من الخصوم المالية:

- الخصوم المالية لأغراض المعاملات.
- الخصوم المالية الأخرى[1].

من خلال هذا المحور سنعرض المعالجة المحاسبية لإثبات الأصول والالتزامات المالية، وتصنيفها، وكيف يتم قياس الأصول والالتزامات المالية:

ثانيا: الإثبات للأصول والالتزامات المالية:

يجب على المؤسسة أن تثبت أصلا ماليا أو التزاماً ماليا في قائمة مركزها المالي عندما تصبح المؤسسة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة المالية.

1- **الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية:**

[1] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره،ص79.

يجب أن يتم إثبات الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، وإلغاء إثباتها عندما يكون منطبقا باستخدام إما المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية[1].

ويجب على المؤسسة تطبيق الطريقة نفسها بشكل ثابت على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالطريقة نفسها وفقا لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، ولهذا الغرض فإن الأصول التي يتم قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تشكل تصنيفا منفصلا عن الأصول الموسومة على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها باستخدام الخيار المقدم.

2- إلغاء إثبات الأصول المالية:

يجب على المنشأة أن تلغي إثبات أصل مالي عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- تحول الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- تبقي على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل التزاما تعاقديا بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين في ترتيب يستوفي الشروط التعاقدية.

3- إلغاء إثبات الالتزامات المالية:

يجب على المنشأة أن تلغي إثبات التزام مالي عندما [2]:

- يجب على المؤسسة أن تزيل الالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما يتم إطفاؤه أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو ينقضي.
- يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها إلى حد كبير على أنها إطفاء الالتزام المالي الأصلي وإثبات الالتزام مالي جديدة
- يجب أن يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام المالي أو الجزء من التزام مالي يتم إطفاؤه أو تحويله إلى طرف آخر والعوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها، ضمن الربح أو الخسارة .
- ما إذا أعادت المؤسسة شراء جزء من التزام مالي، فإنه يجب على المؤسسة تخصيص المبلغ الدفتري السابق للالتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته بالاستناد إلى القيم العادلة ضمن الربح أو الخسارة

[1] أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية(الاعتراف-قياس-التحوط-العرض-الإفصاح)،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص115.

[2] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره،ص107.

ثالثا– تصنيف الأصول والالتزامات المالية:

يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المؤسسة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف الإثبات في الدفاتر.

1- **تصنيف الأصول المالية:**

يجب على المؤسسة أن تصنف الأصول المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من:

- نموذج أعمال المؤسسة الإدارة الأصول المالية.
- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية للتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية لعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم [1].

يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالرغم من ذلك، يمكن للمؤسسة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية كان سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

2- **تصنيف الالتزامات المالية:**

يجب على المؤسسة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستنفدة، باستثناء ما يلي:

[1] احمد محمّد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، طبعة العربية الأولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010،ص210.

❖ الالتزامات المالية بالقيم العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقا بالقيمة العادلة[1].

❖ الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات أو عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر.

❖ عقود الضمان المالي بعد الإثبات الأولي، يجب على مصدر مثل ذلك العقد أن يقيسه لاحقا بأيهما أكبر من:

مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده أو المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي مطروحا منه، حينما يكون مناسبا، المبلغ المجمع للدخل الذي يتم إثباته وفقا لمبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 الإيرادات الآتية من عقود العملاء.

الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق. يجب على مصدر مثل ذلك الارتباط أن يقيسه لاحقا بأيهما أكبر من:

- مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده.
- مبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي مطروحا منه، حينما يكون مناسبا المبلغ المجمع للدخل الذي يتم إثباته وفقا لمبادئ المعيار الدولي الإعداد التقارير المالية 15.

العوض المحتمل الذي تم إثباته من قبل المؤسسة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 اندماج الأعمال يجب أن يتم لاحقا قياس مثل هذا العوض المتصل بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة[2].

3- **إعادة التصنيف:**

يتم إعادة تصنيف الأصول المالية وفق ما جاء في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 .

وعند قيام المؤسسة بالتغيير نموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية فيجب عليها إعادة تصنيف الأصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:

- التطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف.
- عدم تعديل أي مكاسب أو خسائر بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط أو الفوائد المثبتة سابقا.

والتطرق إعادة التصنيف من فئة القياس بالتكلفة المستغلة إلى:

أ- **فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر** فإنه يقم:

- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.

[1] بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط1،2017،ص144.

[2] بهاء غازي عرنوق، مرجع سبق ذكره،ص150.

- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

ب- فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر فإنه يتم:

- قياس الأصل الحالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

وتتطرق إعادة التصنيف من قلة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إلى:

ت- فئة القياس بالتكلفة المستنفدة فإنه يقم:

- إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس.
- إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة للأصل المالي بها في تاريخ إعادة التصنيف.

ث- فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر فإنه يتم:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي[1].
- إعادة التصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة ضمن الدخل الشامل الأخر من حقوق الملكية إلى الربح والخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.

وتتطرق إعادة التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إلى :

ج- فئة القياس بالتكلفة المستنفدة فإنه يتم:

- اعتبار القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف إجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي.

ح- فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه يتم:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.
- عند إلغاء أصل مالي بمجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفتري والعوض المستلم يجب إثباته ضمن الأرباح أو الخسائر.
- عند إلغاء إثبات أو إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يعاد تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة سابقا ضمن الدخل الشامل الأخر في حقوق الملكية.
- لا يجوز للمؤسسة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.

[1] أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، بوعلام صالحي، دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيارين IFRS9والمعيارIAS39ومتطلبات التطبيق في الجزائر،المجلد14،العدد2021،1،ص160.

- عند إبقاء المؤسسة على ما يقارب جميع مخاطر ملكية الأصل المحول فلا ينتج عن التحويل إلغاء الإثبات فيجب على المؤسسة الاستمرار في أثبات الأصل المحول وإثبات التزام مالي مقابل العوض المستلم مع إثبات أي دخل من الأصل المحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المالي.
- عند عدم تحويل الأصل المالي ولا البقاء على ما يقارب جميع المخاطر مع البقاء على السيطرة فيجب على المؤسسة الاستمرار في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر.

و يتم قياس الالتزام المرتبط به بحيث يظهر المبلغ الدفتري للأصل المحول والالتزام المرتبط به بالتكلفة المستنفدة أو القيمة العادلة (حسب طريقة القياس المتبعة) للحقوق والالتزامات التي أبقت عليها المؤسسة، مع الاستمرار في إثبات أي دخل أو مصروف ناتج عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به[1].

- لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المرتبط به كذلك بين الدخل الناشئ عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به.
- يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي من قائمة المركز المالي عند إطفاؤه بسداد الالتزام أو إلغاؤه أو عند انقضائه، مع إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام الذي تم إطفاءه أو تحويله إلى طرف أخر مع العوض المدفوع ضمن الربح أو الخسارة.

4. القياس للأصول والالتزامات المالية:

ونص نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على قياس الأصول المالية والالتزامات المالية عن طريق القياس الأولي والقياس اللاحق كما يلي:

❖ **القياس الأولي:** على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول والالتزامات المالية ما يلي:

– يجب على المؤسسة عند الإثبات الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائدا أو مطروحا منه، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

– إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، عند الإثبات الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فإنه من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو بالاستناد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها، ويجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه ربح أو خسارة.

– عادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية عند الإثبات الأولي هي سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم)، إذا كان جزء من العوض المقدم أو المستلم هو مقابل شيء خلاف الأداة المالية، فإنه يجب على المؤسسة قياس القيمة العادلة للأداة المالية.

[1] أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

على سبيل المثال، فإن القيمة العادلة لقرض أو لمبلغ مستحق التحصيل طويل الأجل، يمكن قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع المتحصلات النقدية للمستقبلية المخصومة باستخدام معدل (معدلات) الفائدة السائدة في السوق لأداة مشابهة (مشابهة من حيث العملة والأجل، ونوع معدل الفائدة والعوامل الأخرى) لها تصنيف ائتماني مشابه، وأي مبلغ إضافي يتم إقراضه يعد مصروفاً أو تخفيضاً في الدخل ما لم يتأهل للإثبات على أنه نوع آخر من الأصول.

إذا قامت المؤسسة باستحداث قرض بمعدل فائدة غير معدل السوق (مثل5% في حين أن معدل السوق لقروض مشابهة هو 8%)، وتسلمت رسم إنشاء القرض على أنه تعويض، فإن المؤسسة تقوم بإثبات القرض بقيمته العادلة، أي بالصافي بعد خصم الرسم الذي تستلمه[1].

عادة ما يكون سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم) هو أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي، وإذا قررت المؤسسة أن القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تختلف عن سعر المعاملة، فإنه يجب على المؤسسة المحاسبة عن تلك الأداة في ذلك التاريخ كما يلي:

- القياس المطلوب إذا كان هناك دليل على تلك القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو بالاستعداد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها، ويجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه مكسب أو خسارة.
- القياس المطلوب المعدل التأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة لجميع الحالات الأخرى، وبعد الإثبات الأولي، يجب على المؤسسة إثبات ذلك الفرق المؤجل على أنه مكسب أو خسارة بالقدر الذي يكون ناشئا عن تغيير في عامل بما في ذلك الوقت يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام.

❖ **القياس اللاحق:** على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول والالتزامات المالية ما يلي:

أ- **الأصول المالية:**

- **بالتكلفة المستنفذة:** يتم استنفاذ علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل.
- **بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الأخر كبند مستقل.
- **بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر محققة

[1] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص110.

- **الهبوط:** يجب على المؤسسة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر فقط.

عند وجود هبوط في القيمة يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الهبوط وتحميل قائمة الدخل بخسائر الهبوط، إذا حدث بعد ذلك التناقص في خسائر الهبوط يجب إلغاء خسائر الهبوط المثبتة سابقا مع مراعاة الاستنفاد عن الفترة من تاريخ الهبوط حتى تاريخ الإلغاء[1].

ب- **الالتزامات المالية:**

- ✓ بالتكلفة المستنفذة.
- ✓ **بالقيمة العادلة:** يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الفرع الثاني: محاسبة التحوط والافصاحات

تؤدي التقلبات المستمرة في الأسعار وبصفة خاصة أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، بالإضافة إلى انتشار العولمة وزيادة حدة المنافسة الاقتصادية والمنافسة بين العديد من الشركات إلى تعرض تلك الشركات إلى العديد من المخاطر التي تؤدي إلى تقلبات في نتائج أعمالها ومراكزها المالية وقيمتها السوقية، وتستطيع الشركات إدارة هذه المخاطر بعدة وسائل منها التحوط الطبيعي والذي يتم من خلال تنويع أعمال الشركة، والتحوط المالي والذي يعني الدخول في أحد الأدوات المالية التي تؤدي إلى تحقيق مكاسب تتعادل قيمتها مع الخسائر التي قد تحدث نتيجة هذه المخاطر، ومن الأدوات المالية التي تستخدم بكثرة في مجال إدارة الخطر باستخدام التحوط المالي الأدوات المالية الثانوية، أو كما يطلق عليها المشتقات المالية، ولقد أعطى مجلس المعايير المحاسبية الدولية الأدوات المالية الاهتمام بوجه عام عن طريق إصدار المعيار IFRS 9 والمشتقات المالية والتحوط بوجه خاص وتتداول في هذا المحور المشتقات المالية ومحاسبة التحوط بالشرح والتفصيل[2].

أولا: محاسبة التحوط

1. **مفهوم التحوط:**

يمكننا أن نعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة، والناجمة أساسا ، عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات الحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي.

[1] مسرية مشراوي، أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم19 على رأس المال التنظيمي-حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12 ،العدد02،2019،ص745.

[2] جليل العارضي، نماذج تسعير الخيارات المتقدمة ودورها في تحديد قيمة المكافأة للخيار وبناء محفظة التحوط، مقال منشور في مجلة آداب الكوفة،العدد5،2014،ص110.

2. **مفهوم محاسبة التحوط:** تتمثل في مختلف الأسس والقواعد التي تحكم عملية التحوط لتسمح من تقديم قوائم مالية بدرجة شفافية، ومصداقية أكبر بالنسبة للمؤسسات، فمحاسبة التحوط تطبق على علاقة التحوط وليس على أداة التحوط ، وتتجلى هذه العلاقة في الرابط بين بند التحوط، وأداة التحوط المستخدمة.

إن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في القوائم المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمؤسسة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت لها المؤسسة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون أدوات التحوط التي يتم لها تطبيق المحاسبة عن التحوط وذلك للسماح بنظرة ثاقبة في الغرض منها وآثارها يعني التحوط للأغراض المحاسبية تحديد مشتق أداة مالية غير مشتقة للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط، والبند المحوط يمكن أن يكون أصلا أو التزاما ثابتا أو عملية مستقبلية متوقعة معرضة لمخاطرة التغير في القيمة أو تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف محاسبة التحوط بتأثيرها المعادل على صافي الربح أو الخسارة بشكل متماثل[1].

3. **أصناف التحوط** : تتمثل أصناف التحوط أساسا في:

- **تحوط القيمة العادلة:** يهدف تحوط القيمة العادلة للحد من التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو خصم بالميزانية يكون له أثر في قائمة الدخل، أي أن تحوط القيمة العادلة هو عبارة عن الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تحدث خللا في قائمة الدخل، وتؤثر على كل من الربح والخسارة بالمؤسسة.

كذلك لتحوط القيمة العادلة من التعرض لمعدل الفائدة لمحفظة. من الأصول فإنه يمكن للمؤسسة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 بدلاً من تلك الواردة في هذا المعيار.

- **تحوط التدفق النقدي:** يهدف تحوط التدفق النقدي للحد من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، فهو تحوط ضد مخاطر التقلبات المحتملة للتدفقات النقدية المستقبلية والخاصة بأداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كشراء وبيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة .
- **تحوط الاستثمار الصافي للفروع الأجنبية** : يتمثل تحوط الاستثمار الصافي لمؤسسة أجنبية أساسا في التحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، والخاصة بالمؤسسات الأجنبية التابعة أو الفروع، هذا الخطر له أثر على جزء من صافي الأصول المالية بالمؤسسة، والتي على عاتق المؤسسة حمايتها من خلال تغطية المخاطر، وذلك قد يكون لتصحيح الودائع و القروض ذات الطبيعة المالية والتي لم يتم التخطيط العملية سدادها في المستقبل القريب، والتي عقدت من قبل شركة في شركة أخرى.

4. **أدوات التحوط** : وتتمثل أدوات التحوط وفق نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9:

[1] عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره،ص357.

❖ يمكن أن يتم تصنيف مشتقة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أنها أداة تحوط.

❖ يمكن أن يتم تصنيف أصل مالي غير مشتق، أو التزام مالي غير مشتق، يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة على أنه أداة تحوط ما لم يكن التزاما ماليا تم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

❖ الأغراض المحاسبة عن التحوط فإنه يمكن تصنيف العقود مع طرف خارجي عن المؤسسة معدة التقرير أي خارجي عن المجموعة أو المؤسسة المنفردة التي يتم التقرير عنها على أنها أدوات تحوط.

❖ يمكن للمؤسسة أن تعتبر أي توليفة مما يلي على أنها مجموعة، وأن تسمها بشكل مشترك على أنها أداة تحوط (بما في ذلك تلك الحالات التي يكون فيها الخطر أو المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التحوط تعوض تلك الناشئة عن أدوات تحوط الأخرى): مشتقات أو جزء منها، غير المشتقات أو جزء منها.

بالرغم من ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تضم خياراً مكتوباً مع خيار مشترى على سبيل المثال، (حصر معدل الفائدة) مؤهلة على أنها أداة تحوط إذا كانت في حقيقة الأمر تعد صافي خيار مكتوب في تاريخ التصنيف، وبالمثل يمكن أن يتم تصنيف أداتين أو أكثر (أو أجزاء منهما) معا على أنهما أداة التحوط، فقط إذا كانتا عند مزجهما لا تعدان في حقيقة الأمر توليفة صافي خيار مكتوب في تاريخ التصنيف.

5. **بنود التحوط:** بنود التحوط هي العناصر التي قد تؤدي إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للمؤسسة، وبصفة خاصة الدخل فتؤثر مباشرة على قائمة الدخل باعتبارها أهم عنصر يعبر عن التدفقات النقدية بالمؤسسة وبإمكاننا إيجاز أهم المخاطر التي تواجه أي مؤسسة فيما يلي:

❖ **مخاطرة أسعار السلع** : تمثل التقلبات التي تحدث في مختلف أنواع السلع التي تنتجها أو تتعامل فيها المؤسسة، حيث تتعرض هذه السلع للتغيرات المستمرة في الأسعار، مما يؤثر على إيرادات المؤسسة[1].

❖ **مخاطرة أسعار صرف العملات** : وتتمثل في مخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يواجه مختلف المؤسسات التي تتعامل بأنواع مختلفة من العملات كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم، أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات أجنبية، كذلك التعامل مع مختلف المؤسسات المالية الأجنبية كالبنوك عند الاقتراض بعملات أجنبية، فمن شأن التغيرات في أسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المقيمة بعملات أجنبية، وكذلك على تدفقاتها النقدية.

❖ **مخاطر أسعار الفائدة** : وتتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي، والتي قد تؤثر على الأنشطة المالية بالمؤسسة التي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الإقراض

[1] عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره،ص359.

والاقتراض، حيث أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات، ومقبوضات المؤسسة المستقبلية.

❖ **مخاطرة أسعار الأوراق المالية:** يمكننا القول أن هذه المخاطرة هي أشمل نوع من أنواع المخاطرة، وهي التغيرات في القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأوراق المالية الأسهم والسندات.

ثانيا: الإفصاحات

يقوم المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 9 بتعديل متطلبات المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات، ويقدم عددا من الإفصاحات الجديدة المتعلقة بالتصنيف والقياس، وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط .

وتتضمن الإفصاحات عن التصنيف والقياس مطلبًا لتحليل الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المقاصة بالتكلفة المستنفذة، إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تسليط الضوء على درجة استبعاد موجودات التكلفة المستنفذة قبل تاريخ الاستحقاق، وأسباب ذلك في ضوء هدف نموذج الأعمال لهذه الموجودات التي يحتفظ بها ، كما يتم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية" ليطلب بندا في بيان الدخل للأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول المالية المقاصة بالتكلفة المستنفذة[1].

تتطلب الإفصاحات عن مخاطر الائتمان معلومات حول ممارسات إدارة مخاطر الائتمان والتعرض لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمعلومات كمية ونوعية مكثفة حول المبالغ الناتجة عنها، والتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل ذلك التسويات التفصيلية لبدل الخسارة حسب الفئة. تم تصميم الإفصاحات للسماح للمستخدمين بفهم تطبيق وتأثير نموذج انخفاض المعايير الدولية الإعداد التقارير المالية رقم 9 ، بما في ذلك المعلومات حول الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق النموذج.

كما أن إفصاحات محاسبة التحوط شديدة وتنطبق أيضا على الهيئات التي تختار ، عند اعتماد المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية رقم9 مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في متطلبات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تشير الإفصاحات أدناه إلى الإفصاحات للالتزامات المالية المقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمؤسسات التي لها أدوات مالية أساسية لن تكون لها أي التزامات مالية مقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي لا يلزمها تقديم هذه الإفصاحات.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية: يجب على المؤسسة أن تفصح، في ملخص السياسات المحاسبية الهامة، عن أساس القياس المستخدم للأدوات المالية والسياسات المحاسبية الأخرى التي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.

[1] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره،ص117.

ثالثا: محاسبة التحوط (المحاسبة عن تغطية المخاطر)

تلجأ المؤسسة إلى حماية نفسها من التغيرات المختلفة الممكنة الحدوث مثل تغيرات أسعار الفائدة وتكون هذه الحماية عن طريق المشتقات المالية التي تشتق قيمتها من الأصل المحوط عليه (المحمي)، وهذه العملية يجب إثباتها محاسبيا وهي ما يعرف بمحاسبة التحوط.

الفرع الثالث: ماهية المشتقات المالية ومخاطرها:

أدى نمو وتوسع الأسواق المالية دورا ملحوظا في تنامي طبيعة ونوع الأدوات المالية المتعامل بها في هذه الأسواق، فبعدما الحصر التعامل فيها بالأسهم والسندات والتي تخدير أدوات تقليدية ظهر ما يعرف بالأدوات المشتقة كضرورة فرضتها حتمية التعامل مع المخاطر وإدارية

1- تعريف المشتقات المالية: حسب ما نص عليه المعيار IFRS 9 قران المشتقة المالية هي أداة مالية أو عقد آخر ضمن نطاق المعيار IFRS 9 يتحقق فيها الشروط التالية:

- ✓ قيمتها تتغير استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف عملة أجنبية أو مؤشر أسعار أو التصنيف الائتماني أو أي متغير آخر.
- ✓ لا تتطلب أولها صافي مبلغ مستثمر أو تتطلب صافي مبلغ مستمر أقل من المبالغ المطلوبة للعقود الأخرى التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.
- ✓ يتم تسديدها في تاريخ مستقبلي ولهذا فإن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي، مشتقة من أداة مالية كالسهم أو السند، ويتغير سعرها إليها التغيرات أسعار الأداة المالية الأصلية، تسويتها في الغالب تكون مستقبلية.

2- أنواع المشتقات المالية:

يمكن التميز بين الأنواع الآنية من المشتقات :

- ✓ **العقود الآجلة:** يتم من خلالها بيع أو شراء الأصول المالية في تاريخ لاحق حيث يلزم البائع بأن يسلم المشترى الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، وبسعر يتم الاتفاق عليه في تاريخ التعاقد ويسمى هذا يسعر التنفيذ مثلا تستخدم البنوك العقود الآجلة في عمليات بيع وشراء العملة من أجل توفير سيولة نقدية من عملة غير متوفرة لدى البنك لتجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف .
- ✓ **عقود الخيارات:** يعطي هذا العقد لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة، ويطلق عليه الخيار الأمريكي، أو في تاريخ محدد ويسمى الخيار الأوروبي، بسعر متفق عليه مقدما، وهناك نوعان من عقود الخيارة:

● **خيار الشراء** : يعطي لصاحبه الحق في الشراء، وليس الالتزام بالشراء ويستخدم لتحقيق أغراض المضاربة حيث يحقق المضارب ربحا نتيجة شراء حق الشراء إذا ما تحققت توقعاته المتمثلة في ارتفاع سعر الأصل في السوق

بأكثر من سعر التنفيذ، أغراض التحوط بمعنى تحمي المتعامل من مخاطر ارتفاع السعر ومن ثم لضمان الشراء بسعر معين أي سعر التنفيذ لتجنب مخاطر الشراء بأسعار السوق والتي ربما ترتفع كثيرا وكذا لتحقيق أغراض استثمارية.

- **خيار البيع**: ويعطي هذا الخيار الحق في بيع الأصل بسعر معين دون الالتزام بذلك، فإذا ارتفع سعر الأصل عن السعر المتفق عليه يكون من حق صاحب الخيار عدم الالتزام بالبيع وفقا لهذا السعر المتفق عليه، واللجوء إلى السوق للبيع بالسعر الأعلى[1] .

- ✓ **العقود المستقبلية**: هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للمتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسيولة أن يبيع العقد في أي وقت.
- ✓ **عقود المبادلات**: هي التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل تدفق أو أصل يمتلكه الطرف الآخر، بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

3- مخاطر المشتقات المالية:

تعتبر المخاطر بمثابة " ظواهر وأحداث تهدف إلى إنجاز الأهداف، وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها.

وتعتمد المخاطر على فلسفة معينة، يمكن عرضها فيما يلي:

- ✓ المخاطر حرة لا يتجرأ من عمل المؤسسة.
- ✓ المخاطرة في مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة.
- ✓ فلسفة المخاطر التي تتبناها المؤسسة يكمن في فهمها وإدراكها للمخاطر لا في تجنبها.

4- أنواع المخاطر المتعلقة بالمشقات المالية:

إن المخاطر التي تواجه المتعاملون في أسواق المشتقات يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- **المخاطر الائتمانية**: تعبر عن المخاطرة المتمثلة في الخسارة الناجمة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها عقد المشتقات، وتتمثل هذه الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق.
- **مخاطر السوق**: تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات من السلوك السعري الأسعار الأصول محل التعاقد أي التقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات الناتجة في الغالب عن دهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة

[1] جليل العارضي، مرجع سبق ذكره، ص111.

- **المخاطر التشغيلية:** تتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة النظم الإدارية والرقابية وإخفاق الإدارة في مجال التعامل بالمشتقات
- **مخاطر التسوية في المشتقات:** التمثل في أن القليل من المعاملات المالية يتم تسويتها أنها، فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعا مع رفض الطرف الآخر بالسداد في التاريخ المحدد للتسوية.
- **المخاطر المنتظمة:** تتمثل هذه المخاطر في حدوث خلل في المركز المالي لمؤسسة مصرفية أو مالية تتعامل في سوق المشتقات، مما قد يسبب بالتالي خللا مالها في مؤسسات أخرى داخل الجهاز المصرفي أو المالي، وقد يسبب خللا مالها في الجهاز ذاله أو في أجزاء أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات.
- **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر عن سوء التوثيق في العقود، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، والوضع القانوني غير الواضح لبعض التعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة التعثر أو الإفلاس[1].

الفرع الرابع: قائمة المركز المالي فئات الأصول المالية والالتزامات المالية يجب على المؤسسة أن تفصح عن المبالغ الدفترية لكل فئة من الفئات التالية للأصول المالية والالتزامات المالية في تاريخ التقرير، بالإجمالي، إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات[2]:

- الأصول المالية المقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الأصول المالية التي هي أدوات دين مقاصة بالتكلفة المستنفدة.
- الأصول المالية التي هي أدوات حقوق ملكية مقاصة بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.
- الالتزامات المالية المقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الالتزامات المالية المقاصة بالتكلفة المستنفدة.
- ارتباطات القرض المقاصة بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يجب على المؤسسة أن تفصح عن معلومات تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم أهمية الأدوات المالية لمركزها وأدائها المالي على سبيل المثال، للديون طويلة الأجل، مثل هذه المعلومات ستتضمن عادة أحكام وشروط أداة الدين مثل معدل الفائدة، والاستحقاق وجدول التسديد، والقيود التي تفرضها أداة الدين على المؤسسة.

عن جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المقاصة بالقيمة العادلة، حيث يجب على المؤسسة أن تفصح عن أساس تحديد القيمة العادلة، مثلاً سعر السوق المعلن في سوق نشطة أو طريقة تقويم، وعندما تستخدم طريقة

[1] عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة الدكتوراه، جامعة حسيبة بنعلي،الشلف،2012/2011ص355.
[2] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص118.

تقويم، يجب على المؤسسة أن تفصح عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية . على سبيل المثال، إذا كان منطبقاً، تفصح المؤسسة عن معلومات عن الافتراضات المتعلقة بمعدلات الدفعة المقدمة ومعدلات خسائر الائتمان المقدرة ومعدلات الفائدة أو معدلات الخصم.

إذا لم يعد متاحاً قياس يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة أو لم يكن متاحاً بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عند توفر هذا الاستثناء الأدوات مالية كانت خلافا لذلك يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لهذا المعيار، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن المبلغ الدفتري لتلك الأدوات، وعن أسباب اشتمال قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عندما يستخدم هذا الاستثناء.

1. **إلغاء الإثبات:** إذا قامت مؤسسة بتحويل أصول مالية إلى طرف آخر في معاملة غير مؤهلة لإلغاء الإثبات، فيجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي لكل فئة من هذه الأصول المالية:
   - ✓ طبيعة الأصول.
   - ✓ طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي تظل المؤسسة معرضة لها.
   - ✓ المبالغ الدفترية للأصول ولأي التزامات مرتبطة بما تستمر المؤسسة في إثباتها.
2. **الضمان الرهني:** عندما تكون مؤسسة قد رهنت أصولاً مالية على أنها ضمان رهني مقابل التزامات أو التزامات محتملة، فيجب عليها أن تفصح عما يلي:

   المبلغ الدفتري للأصول المالية المرهونة على أنها ضمان، الأحكام والشروط المتعلقة برهنها.
3. **التعثر في سداد القروض مستحقة السداد والإخلال بشروطها** للقروض مستحقة السداد والمثبتة في تاريخ التقرير والتي يكون هناك إخلال بشروطها أو تعثر في سداد المبلغ الأصلي، أو الفائدة، أو صندوق أموال سداد الدين، أو أحكام الاسترداد والتي لم تتم معالجتها بحلول تاريخ التقرير، فيجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي:
   - ✓ تفاصيل ذلك الإخلال أو التعثر.
   - ✓ المبلغ الدفتري للقروض ذات العلاقة مستحقة السداد في تاريخ التقرير.
   - ✓ ما إذا كان قد تمت معالجة الإخلال أو التعثر، أو أنه قد تمت إعادة تفاوض بشأن شروط القروض مستحقة السداد، قبل أن تكون القوائم المالية قد صدقت للإصدار[1].

[1] العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره،ص118.

4. **بنود الدخل، أو المصروف، أو الأرباح أو الخسائر**: يجب على المؤسسة أن تفصح عن بنود الدخل أو المصروف أو الأرباح أو الخسائر التالية: الدخل، أو المصروف، أو المكاسب أو الخسائر، بما في ذلك التغيرات في القيمة العادلة، المثبتة على:

✓ الأصول المالية المقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. الالتزامات المالية المقاصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

✓ الأصول المالية المقاصة بالتكلفة المستنفدة.

✓ الالتزامات المالية المقاصة بالتكلفة المستنفدة.

✓ إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (محسوبين باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية) الأصول المالية أو الالتزامات المالية غير المقاصة بالقيم.

✓ العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

✓ مبلغ أي خسارة هبوط قيمة لكل فئة من الأصول المالية.

المطلب الخامس: الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار الجديد IFRS9

الفرع الأول: تأثير المعيار الجديد IFRS9 على التقارير المالية للمؤسسات المالية

إن المعيار الجديد للأدوات المالي IFRS9 الذي دخل حيز التطبيق في يناير 2018، سيؤثر بشكل كبير على التقارير المالية للمؤسسات المالية إضافة على المؤسسات الأخرى، خصوصا تلك التي عليها قروض طويلة الأجل استثمارات الأسهم، والأصول المالية الأخرى وقد تؤثر على تلك التي تملك فقط الذمم المدينة قصيرة الأجل ، نجد ما يلي :

أ –الآثار المترتبة عن خيار (FVPL): سيكون له تأثير على مستوى الدخل وذلك بحسب أداء محفظة الأسهم، لأن تغيرات القيمة السوقية تسجل في حساب النتائج.

ب–بالآثار المترتبة عن خيار (FVOCI): الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية ستبقى في احتياطي القيمة السوقية (أحد بنود حقوق الملكية) ولن ترحل إلى حساب النتائج.

كما أن هذا الخيار يتطلب عكس (قلب) رصيد الاحتياطي الحالي للقيمة السوقية ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك في 01 يناير 2018 أي مع بداية تطبيق المعيار الجديد. كما أن خسائر القيمة السابقة أيضا يجب عكسها[1]. وفي كلا الخيارين السابقين (FVPL) و(FVOCI) فإن اختبار خسارة القيمة غير مطلوب، كما أن كلا الخيارين يعتبران خيارين نهائيين ولا رجعة فيهما.

✓ **القروض والحسابات المدينة:**

[1] أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره،ص165.

يجب أن تخضع لاختبار (SPPI)، وتصنيفها سيتوقف على نتائج هذه الاختبارات واختبار نموذج الأعمال، والاحتمالات الممكنة للتصنيف هي التكلفة المهتلكة، (FVPL) و (FVOCI)، كما يخضع هذا النوع من الأدوات المالية إلى اختبار خسارة القيمة.

✓ **مزيد من التقلب في حساب النتائج:**

وذلك بالنسبة للأصول المالية المقاصة بالقيمة الأدلة، حيث تسجل التغيرات في القيمة العادلة عند ظهورها في حساب النتائج.

✓ **الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

على المؤسسات أن تعمل من بداية تطبيق المعيار الجديد على حساب خسائر الائتمان، المستقبلية بالنسبة للقروض الممنوحة حتى لو كان من المرجح جدا استرجاعها كلية.

✓ **متطلبات الإفصاح الجديدة:**

ما قد يتطلب وجود أنظمة وعمليات جديدة لجمع البيانات المطلوبة، مع المتطلبات الجديدة لمحاسبة التحوط.

الفرع الثاني: تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية

سنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح تأثير فئات التصنيف والقياس على القوائم المالية.

فئة التصنيف والقياس	التأثير على القوائم المالية
التكلفة المهتلكة	-يقاس الأصل المالي بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي مطروحا منه المبالغ المدفوعة، يضاف إليه أو يطرح منه الاهتلاك المتراكم لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، وأي حصص خسائر. -إيرادات الفوائد بتم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم إدراجها بما في حساب النتائج. التغيرات في القيمة العادلة تدرج في حساب النتائج عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو إعادة تصنيفه. - يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة.
الدخل الشامل أخر	**القروض والذمم المدينة:** يتم إدراج إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر انخفاض القيمة وجزء من أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في حساب النتائج، على نفس

FVOCI	الأساس كما في الأصول المقاصة بالتكلفة المهتلكة. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في البداية في حساب الدخل الشامل الآخر (OCI). – عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل ويعاد تصنيفه، فإن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها سابقا في (OCI) سيعاد تصنيفها في حساب النتائج، على أساس ينتج عنه دائما أن يكون الأصل المقاس بـ (FVOCI) نفس التأثير على الربح والخسارة إذا كان مقاسا بالتكلفة المهتلكة. الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية: يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في حساب النتاج ما لم تمثل بوضوح استرداد الجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة بتم إدراجها في (OCI). – يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة في حساب الدخل الشامل الآخر، ولا يتم أبدا إعادة تدويرها إلى حساب النتائج، حتى لو تم بيع الأصل أو انخفضت قيمته.
ربح أو خسارة FVPL	– يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة. – يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة عند نشوئها في حساب النتائج.

المصدر: أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، بوعلام صالحي،مرجع سبق ذكره،ص165.

إن محاسبة كل فئة من الفئات أعلاه هي نفسها وفقا للمعيار القديم، عدا كون بموجب المعيار القديم كانت التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية المقاصة بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر تؤثر على حساب النتائج عندما يتم الاعتراف بالأصل أو عندما تكون هناك خسارة في قيمته. أما القروض والذمم المدينة المقاصة بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر فيمكن أن تؤثر على حساب النتائج بشكل مختلف عن تلك المقاصة بالتكلفة المهتلكة.

المطلب السادس: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق (scf) وآفاق تطويرها وفقا (IFRS9).

سوف نتناول من خلال هذا المبحث مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والتي يعتمد عليها في التسجيل والقياس المحاسبي للأدوات المالية و المعالجات المحاسبة الكفيلة بتقييم الأدوات المالية حين إدراجها الأولي، وكذا القواعد المحاسبية التي تخضع لها.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق (scf)

لقد قدم النظام المحاسبي المالي المعالجات المحاسبة الكفيلة بتقييم الأدوات المالية حين إدراجها الأولي، وكذا القواعد المحاسبية التي تخضع لها.

أولا: المعالجة المحاسبية للأصول المالية

1. التقييم المبدئي الأصول المالية:

تدرج في حسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها، التي هي القيمة الحقيقية (العادلة) لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك، ولكن لا تندرج الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب ، حيث تدخل الأصول المالية في سجلات المنشأة بإحدى القيم التالية:

- بتكلفتها عند الشراء، إذا تم شرائها بمقابل.
- بقيمتها البيعية، إذا تم شرائها بدون مقابل.
- بقيمتها البيعية، إذا تم شرائها بواسطة مبادلة أو تم الحصول عليها كحصة مقدمة.

1.1. التقييم المبدئي للأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية):

ويقصد بالتثبيتات المالية تلك السندات المثبتة التي يختلف التسجيل المحاسبي لديها عن تلك القيم المالية لسندات التوظيف فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لأثنى عشر شهراً، وهي نوعان: مساهمات وحقوق ملحقة بمساهمات، تثبيتات مالية أخرى[1].

أولا: التقييم المبدئي لمساهمات وحقوق ملحقة بمساهمات (ح/26)

يمثل هذا الحساب التثبيتات المالية الناتجة عن المجمع والفروع والمساهمات. فطابعها سندات مساهمة، وتصنيفها، يوحي بأنها تلك المساهمات، والحصص الاجتماعية المحتجزة في سبيل السيطرة، وكذا الإقترضات المقدمة للشركات التي يكن فيها المقرض ملكاً لمساهمة.

ويضم الحساب 26 وفقا لمدونة الحسابات ما يلي:

– سندات الشركات التابعة (الفروع) (ح/261): عرفت المادة 729 من القانون التجاري الشركات التابعة كالتالي:" إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأس مال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى. تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء رأس المال الذي تملكه هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها".

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفقscf والمعايير الدولية، ط2،دار هومة للنشر،الجزائر،ص106.

- **سندات المساهمة الأخرى (ح/262)** : وهي سندات ليس الهدف منها ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة لكن حيازة هذه السندات ضرورية للمؤسسة المالكة لها، ويستخدم الحساب (262) لتسجيل سندات المساهمة في الشركات (باستثناء سندات الشركات التابعة).

- **حسابات دائنة ملحقة بمساهمات المجمع (ح/266)**: ويستخدم لتسجيل كل أنواع السلفيات والقروض المقدمة لشركات تنتمي لنفس المجمع حيث تحوز المؤسسة المقدمة للسلفيات على مساهمات.

– حسابات دائنة ملحقة بمساهمات خارج المجمع :**(ح/267)** : ويستخدم لتسجيل السلفيات والقروض التي قدمتها المؤسسة على سبيل المثال إلى المؤسسات أخرى لا تنتمي لنفس المجمع.

فعند الحيازة الحساب 26 المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات يسجل في الجانب المدين بتكلفة الاقتناء (حصة المساهمة أو قيمة (الإسهام) ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير، وفي حالة ما إذا كانت هناك سندات قيمتها الاسمية مسددة جزئيا، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين للحساب 26 " المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات" في المقابل حساب الغير أو الحساب المالي فيما يخص الجزء المطلوب (المستدعى)، وفي المقابل قسم فرعي للحساب نفسه (حساب (269) عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة" فيما يخص الجزء غير المطلوب غير (المستدعى) على أن تتم بعد ذلك تسوية هذا الجزء كلما تم تسديد المبالغ المطلوبة في مقابل الحسابات المالية.

ثانيا: التقييم المبدئي للتثبيتات المالية الأخرى(ح/27):

ويثبت في هذا الحساب كل الأصول المالية والسندات الأخرى غير سندات المساهمة المفتوح حساباتها في الحساب السابق (ح/26). فهي بطبيعتها كل السندات المثبتة الأخرى، والمصنفة ضمن المساهمات الموظفة لأجل طويل والسندات ذات التوظيف الطويل الأجل كذلك.

ولتنوعها واختلاف طبيعتها، خصصت مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي عدة حسابات قانونية الدائنة المرتبطة بمساهمات" في المقابل حساب الغير أو الحساب المالي فيما يخص الجزء المطلوب (المستدعى)، وفي المقابل قسم فرعي للحساب نفسه تبرز فيها الأشكال المختلفة التالية:

– السندات المثبتة لنشاط المحفظة (ح/273) : إن هدف الكيان من حيازة هذه السندات هو تحقيق مردودية مرضية للأموال الموظفة، وهذا دون التدخل في تسيير المؤسسة المصدرة لهذه السندات؛

- **السندات المثبتة الأخرى (ح/271 ، ح/ 272)** : وتمثل حصص في رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للكيان الاحتفاظ بها إلى تاريخ استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتوجب علية ذلك.

- **السلفيات والحقوق والودائع (ح /274، ح / 275 ، ح / 276)**: وهي السلفيات والقروض المقدمة إلى الغير والتي لا يمكن للمؤسسة التنازل عنها على المدى الطويل[1].

فعند الحيازة: تسجل السندات المثبتة الأخرى (ح/27) مبدئيا بالتكلفة التي تكون بمثابة القيمة الحقيقية (العادلة) للمقابل المسلم لحيازة الأصل ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

تاريخ العملية

27 x		**تثبيتات مالية أخرى**	Xxxx	
	5 x	**الحيازة على التثبيتات مالية أخرى**		Xxxx
		حسابات مالية		

ثالثا: التقييم المبدئي للأصول المالية الجارية (القيم المنقولة للتوظيف):

القيم المنقولة للتوظيف هي استثمارات مالية أو أصول مالية تكتسبها المؤسسة قصد تحقيق ربح في رأس المال في الأجل القصير حيث يعكس هذا قابليتها للتداول من جهة وأنها ذات رصيد مدين من جهة أخرى، وتقابل هذه الأصول المالية القيم المنقولة المثبتة وهي السندات التي تكتسبها المؤسسة مع نية الحفاظ عليها باستمرار. وينقسم الحساب 50 القيم المنقولة للتوظيف) إلى الحسابات الفرعية التالية (3):

- الحصص في المؤسسات المرتبطة (ح/501) يسجل في هذا الحساب الحصص والأسهم التي تمتلكها في شركات حليفة أو من نفس المجموعة.

- ✓ **الأسهم الخاصة (ح/502)**: يسجل في هذا الحساب الأسهم الخاصة التي تمتلكها الشركة نفسها أي الأسهم المكونة لرأسمالها الخاص وقد تكون مملوكة من نفسها أو من طرف أخر
- ✓ **الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقاً في الملكية (ح/503)**:

يسجل هذا الحساب أنواع الأسهم والسندات والتي تمنح الحق لمالكها في الملكية والتصويت في الجمعية العامة.

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره،ص107.

- ✓ **السندات قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل (ح/506)**: يسجل في هذا الحساب السندات وقسائم الخزينة التي تصدرها شركات المساهمة بقيمة اسمية قابلة للتحقيق، بالإضافة إلى قسائم الصندوق ذات القيمة المحدودة والتي تعطي لحاملها حق تحصيلها.
- ✓ **قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة (ح/508)**: يسجل في هذا الحساب جميع قيم التوظيف المنقولة التي لم تذكر في الحسابات السابقة وتحمل حق يخول لمالكها اعتبارها مديونية ،اتجاه الغير كشهادات الاستثمار التي تصدرها شركات المساهمة الكبرى أو أية مديونية تشبه القيم المنقولة. عند الحيازة يجعل الحساب 50 (القيم المنقولة للتوظيف)أو أحد حساباته الفرعية في الجانب المدين بتكلفة اقتناء السندات ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير، وفي حال ما إذا كانت هناك سندات توظيف قيمتها الاسمية مسددة جزئياً، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين للحساب 50 (القيم المنقولة للتوظيف) في المقابل حساب الغير أو الحساب المالي فيما يخص الجزء المستدعى، وفي المقابل قسم فرعي للحساب نفسه (ح/509) التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة فيما يخص الجزء غير المطلوب على أن تتم بعد ذلك تسوية هذا الجزء كلما تم تسديد المبالغ المطلوبة في المقابل الحسابات المالية[1].

1.2. المعالجة المحاسبية عند إقفال الدورة (التقييم في نهاية الدورة)

قدم النظام المحاسبي المالي قواعد المعالجة المحاسبية التي تخضع لها السندات عند نهاية الدورة المالية، وذلك من خلال توضيح طرق إعادة تقييم الأصول المالية وكيفية إثبات وتسجيل التدني في قيمتها والتي تختلف من فئة الأخرى.

أولا: قواعد إعادة التقييم

تختلف قواعد إعادة تقييم الأصول المالية من فئة لأخرى ويكون إعادة تقيمها كما يلي:

أ- **السندات المعتبرة كمتاحة للبيع:** تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) التي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها (المسعرة في البورصة) تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية .
- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها تقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة. ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره،ص109.

ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، وذلك كما يلي:

ب- في حالة فرق إعادة تقييم موجب نسجل القيد التالي:

تاريخ العملية				
261		سندات المساهمة	Xxxx	
أو				
273		سندات مثبتة للنشاطات الحافظة		Xxxx
	104	فارق إعادة التقييم		Xxxx
		سندات مثبتة للنشاطات		

ج- في حالة فرق إعادة تقييم سالب نسجل القيد التالي:

تاريخ العملية				
104		فارق التقييم	Xxxx	
	261	سندات المساهمة		Xxxx
	أو			
	273	سندات مثبتة للنشاطات الحافظة		Xxxx
		فارق إعادة التقييم		

والمبالغ التي تثبت على هذا النحو في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية:

- عندما يكون الأصل المالي مبيعاً، محصلاً، أو محولاً .
- أو إذا تجلى مؤشر موضوعي عن تناقص في قيمة الأصل وفي هذه الحالة، فإن الخسارة الصافية المتجمعة المدرجة في الحسابات مباشرة كرؤوس أموال خاصة يجب إخراجها من رؤوس الأموال الخاصة وتسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة في القيمة[1].

وعندها يكون التسجيل المحاسبي لاسترجاع فرق إعادة التقييم يكون كما يلي:

ح- استرجاع فرق إعادة التقييم حالة تقدير أرباح:

تاريخ العملية				
104	فارق إعادة التقييم		Xxxx	
	فارق التقييم عن الأصول المالية	**765**		Xxxx
	إسترجاع فرق إعادة التقييم			

خ- استرجاع فرق إعادة التقييم حالة تقدير خسارة:

تاريخ العملية				
665	فارق التقييم-نواقص-		Xxxx	
	فارق التقييم عن الأصول المالية	**765**		Xxxx
	استرجاع فرق إعادة التقدير			

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة** وفق النظام المحاسبي المالي،ط1،برج بوعريج،2011،ص152.

وعند و جود خسارة في القيمة نسجل القيد التالي:

تاريخ العملية

668		المخصصات والخسائر القيمة	Xxxx	
	765	خ-قيمة عن المساهمات والحسابات دائنة		
	297	خسائر قيمة عن السندات الأخرى		Xxxx
		إثبات في انخفاض القيمة		

1-التوظيفات المالية حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والحسابات الدائنة :يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها الأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة. وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة للتقييم الأصول.

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن يعاد تقييم جميع الأصول المالية بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) بعد إدراجها الأصلي في الحسابات، باستثناء فئات الأصول الثالث الآتية التي يجب إدراجها في الحسابات بتكلفتها المهتلكة وتتمثل هذه الفئات فيما يلي:

- القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان والتي لا يحوزها لأغراض معاملات؛ . التوظيفات المالية الأخرى المحدد أجل استحقاقها والتي ينوي الكيان حيازتها إلى حين استحقاقها، وتمتلك القدرة على ذلك.
- وكل أصل مالي ليس به سعر مسعر في سوق للأصول والذي لا يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة.

2.التوظيفات المالية لأغراض معاملة تجارية:

بالنسبة لسندات التوظيف القابلة للتفاوض فورا والمقيمة بالقيمة السوقية عند تاريخ إقفال الحسابات فالفارق بين هذه القيمة والقيمة المحاسبية يسجل في الجانب المدين للحساب (50) مقابل جعل الحساب (765) فارق

التقييم عن أصول مالية فوائض القيمة" دائنا إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة، كما يسجل الحساب (50) دائنا مقابل جعل الحساب (665) فارق التقييم عن أصول مالية_نواقص القيمة مدينا إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

1.3. المعالجة المحاسبية عند التنازل:

قدم النظام المحاسبي المالي قواعد المعالجة المحاسبية المتعلقة بالأصول المالية عند التنازل عليها هذه المعالجة تختلف من صنف لأخر وفيما يلي نبرز الخطوات التي تمر بها عملية التنازل وكذلك طريقة التسجيل المحاسبي لها:

3-1 -1 خروج السندات من الميزانية:

خروج السندات من الميزانية يتم عند عملية تسديدها من قبل المنشأة التي أصدرتها، وهذا حال سندات الدين التي حل أجل استحقاقها، سواء عن طريق التنازل أو حلها وهذا نادرا ما يحدث من قبل الشركة التي أصدرتها .

3-1-1-1قواعد عامة:

أ- تسديد سندات الدين:

يتطلب ترصيد حساب السندات بواسطة حساب الخزينة، وعن الاقتضاء تثبيت الناتج إذا كان التسديد هو أكبر من تكلفة شراء السند[1].

ب -التنازل عن السندات: تسجيل عملية التنازل عن السندات يمر بمرحلتين:

- تثبيت سعر التنازل.
- خروج القيمة المحاسبية للسندات المتنازل عنها، وعند الاقتضاء، استرجاع التدني.

3-1-1-2سعر التنازل: يقصد به سعر التنازل الموجود في العقد ناقص مصاريف التنازل الضرورية العمولات أو السمسرة، تسجل في الجانب المدين من حساب 675 القيم الباقية لعناصر الأصول المتنازل عنها إذا تعلقت بسندات التجهيز حساب 667 خسارة صافية من التنازل عن الأصول المالية، في حالة كون النتيجة خسارة، أو حساب 767 نواتج صافية من التنازل عن الأصول المالية، إذا كانت النتيجة ربح. تسجل المصاريف المرتبطة بالتنازل عن السندات في حساب 675 أو 775 نواتج التنازل عن عناصر الأصول حسب طبيعة النتيجة.

3-1-1-3القيمة المحاسبية للسندات المتنازل عنها:

القيمة المحاسبية تساوي القيمة الإجمالية للسندات أي تكلفة شرائها، وفي حالة التنازل الجزئي لمجموعة سندات، فالتقييم يتم عن طريق تطبيق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

3-1-1-4التسجيل المحاسبي لعملية التنازل:

إن تسجيل عملية التنازل عن السندات يختلف حسب التصنيف المحاسبي لها:

[1] عبد الرحمان عطية،مرجع سبق ذكره،ص153.

أ- التنازل عن السندات المصنفة ضمن التثبيتات: تسجل كأي عملية تنازل عن التثبيتات فعند التنازل عن قيم ثابتة مالية بقيمة أقل من قيمتها المحاسبية يسجل مبلغ التنازل من الجانب المدين للحساب 462 الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات" والحساب 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن قيم ثابتة مالية تقابله في الجانب الدائن الحساب الخاص بالقيم المالية الثابتة (ح/26 أو 2/27) موضوع التنازل.

وعند التنازل عن قيم ثابتة مالية بأكثر من قيمتها المحاسبية يسجل مبلغ التنازل من الجانب المدين الحساب 462 - الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات يقابله في الجانب الدائن الحساب الخاص بالقيم المالية الثابتة (26) أو (/27) موضوع التنازل والحساب 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية، وعند تحصيل مبلغ التنازل يرصد الحساب 462 مقابل الحسابات المالية، وعند الاقتضاء يتم استرجاع الخسارة في قيمة السندات المتنازل عنها.

ب- في حالة التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف: يجعل رصيد الحساب (50) مدينا، ويجعل سعر التنازل دائنا ويغطي الفرق بين القيمة المحاسبية للحساب (50) وسعر التنازل بجعل الحساب، (667) الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية مدينا في حالة الخسارة والحساب (767) الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية دائنا في حالة الربح[1].

حالات خاصة: إذا تم شراء أسهم أو سندات بهدف الاحتفاظ بها وصنفت ضمن التثبيتات المالية، تم بعد فترة وجيزة قررت المؤسسة بيعها على المدى القصير الأجل، فإن هذه الأسهم والسندات تحول من الحساب 26 أو من الحساب 27 إلى الحساب 50 ثم نسجل عملية التنازل عنها كقيم منقولة للتوظيف .

ثانيا: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية

قدم النظام المحاسبي المالي طرق وقواعد المعالجة المحاسبية التي تخضع لها المشتقات المالية والذي سوف نتطرق لها فيما يلي :

1- التسجيل المبدئي عند اقتناء الأدوات المشتقة:

عند اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب 52 (الأدوات المالية مشتقة)، مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات المالية المشتقة المحددة على أنها مقتناه من أجل التداول فوراً في السوق من أجل ضمان السيولة وأمن المعاملات أدوات الضمان وأدوات مالية مشتقة أخرى في مقابل الحسابات المالية المعنية.

2- معالجة التغيرات في قيمة الأداة المشتقة خلال الدورة:

إن التغيرات الحاصلة على قيمة العقود المحررة في الأسواق المنظمة، كما هو الشأن بالنسبة إلى عقود المستقبليات، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة، يتم قيدها في حساب النتائج الخاص. بالأعباء

[1] عبد الرحمان عطية،مرجع سبق ذكره،ص154.

والمنتجات المالية، غير أنه خروجاً عن هذا المبدأ، تسجل التغيرات في قيمة العقود أو الخيارات المثبتة في هذه الأسواق والمنجزة على سبيل التحوط (الضمان) في الحساب 52 وتنتقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون وذلك بكيفية تناظرية مع نمط إدراج المنتجات والأعباء في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.

3- المعالجة المحاسبية عند إقفال الدورة:

بالنسبة للأدوات المالية المشتقة القابلة للتداول فوراً، والعقيمة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة الواردة في المحاسبة، يتم تسجيله كما يلي:

في الجانب المدين للحساب 52 مقابل الحساب 765 - فارق التقديم في الأصول المالية- زيادة القيمة إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة، في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 665 " فارق التقديم في الأصول المالية- نقص القيمة إذا تعلق الأمر بنقص القيمة[1].

4- عمليات التنازل عن الأدوات المالية المشتقة

أ- **عند التنازل عن المشتقات المالية بقيمة أعلى من القيمة الاسمية:** يسجل من الحسابات المالية مبلغ التنازل مديناً يقابله في الجانب الدائن الحساب الخاص بالأداة المالية المشتقة موضوع التنازل والفرق فائض القيمة والأرباح المحققة من التنازل الحساب 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.

ب- **عند التنازل عن المشتقات المالية بقيمة أقل من قيمة الاقتناء:** يسجل من الحسابات المالية مبلغ التنازل والفرق ناقص القيمة والخسائر المرتبطة بالتنازل الحساب 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية في الجانب المدين يقابله في الجانب الدائن الحساب الخاص من الأدوات المالية المشتقة موضوع التنازل.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية

1- قواعد التقييم المبدئي للالتزامات المالية:

1-1 الإدراج الأولي:

حسب النظام المحاسبي المالي تقيم الفروض والخصوم المالية مبدئيا بالتكلفة، والتي تساوي القيمة العادلة للمقابل الصافي المتحصل عليه بعد طرح مصاريف الإصدار ودون مراعاة العلاوات المحتملة للإصدار أو التسديد، ولقد أدرج النظام المحاسبي المالي عدة أنواع من القروض يمكن ذكرها على التوالي السندات التساهمية الاقتراضات السندية القابلة للتحويل الاقتراضات المندية الأخرى، الاقتراضات لدى مؤسسات القرض وغيرها، ويمكن استخلاص بعض الخصائص من تحليل هذه الأمثلة كالتالي:

- فهي تتمثل في التسديد المتروك إلى مبادرة المقترض (السندات التساهمية) .

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره،ص155.

- والسندات التي أن يتم تسديدها لأنها موجهة لأن تندمج في رأس المال (الاقتراضات السندية القابلة للتسديد بأسهم .
- **سير حسابات الخصوم المالية:**

1-2-1 الاقتراضات والديون المماثلة (ح/16):

- يتشكل مبدئياً الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة وفقا لمدونة حسابات النظام المحاسبي المالي من مختلف الديون المالية التي تمثل أصلاً خصوما مالية للمؤسسة بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم بعد
- خصم مصاريف الإصدار ودون أخذ بعين الاعتبار العلاوات المحتملة للإصدار أو للتسديد.

1-3-1 السندات التساهمية (ح/161):

- تمثل السندات التي يمتلكها الغير في المؤسسة، أي سندات المساهمة في رأس مال المؤسسة وبالنسبة للمؤسسة تمثل رأس المال الأجنبي أي الديون طويلة الأجل نسبياً، الواجبة الدفع خلال فترة معينة، حيث تلتزم المؤسسة بدفع نسبة فوائد سنوية مقابل احتيازها.
- ويكون القيد عند إصدار السندات بالتسجيل من الجانب الدائن من الحساب 161 مبلغ السندات التساهمية بمقابل المدين من الحساب من الحساب 511 قيم التحصيل[1].
- أما مكافأة السندات التساهمية هي عين على النتيجة وليس توزيع لها وتسجل من الجانب المدين من حساب 661 فوائد على القروض والديون المشابهة(3).

أ- الاقتراضات السندية القابلة للتحويل (ح/162):

تمثل الاقتراضات السندية القابلة للتحويل القروض التي لها صفة التحويل إلى أوراق مالية أخرى بعد فترة من الإصدار، تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من الإصدار أحيانا بسبب الافتراضات المالية المفاجئة. يكون القيد عند إصدار الاقتراضات السندية القابلة للتحويل بالتسجيل من الجانب الدائن من الحساب 162 بمقابل المدين من الحسابات المالية (51/53).

ب- الاقتراضات السندية الأخرى (ح/163):

يسجل هذا الحساب القروض التي تجبر المؤسسة على الحصول عليها نتيجة عقود تلتزم بها وبحكم وضعها المالي وغالبا ما يكون هذا النوع من القروض تحت ضمانة أصول معينة وقد يكون أيضاً من النوع الذي يسدد على أقساط.

يكون القيد عند إصدار هذا النوع من الاقتراضات (السندات) بالتسجيل من الجانب الدائن من الحساب163 **بمقابل المدين من الحسابات المالية (51/53).**

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره،ص156.

ت– الاقتراضات لدى مؤسسات القرض (ح/164)

يسجل هذا الحساب القروض المحصلة من المؤسسات الائتمانية كالبنوك مثلا:

يكون القيد عند الحصول على القرض بالتسجيل من الجانب الدائن من الحساب 164 بمقابل المدين من الحسابات المالية (51/53).[1]

2-2-1 الديون المرتبطة بالمساهمات (ح/17)

الديون المرتبطة بالمساهمات هي الديون الناتجة بين المؤسسات الشريكة من نفس المجموعة أو غيرها حيث يميز هذا الحساب:

- ✓ الديون المرتبطة بمساهمات المجمع (الفروع أو المؤسسات المشاركة) .
- ✓ الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع .

يتفرع هذا الحساب إلى:

- ✓ ح / 171 الديون المرتبطة بمساهمة المجمع؛ . /172 الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع .
- ✓ ح/ 173 الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة .
- ✓ ح/178 الديون الأخرى المرتبطة بالمساهمات .

أ– الديون المرتبطة بمساهمات المجمع (ج/171):

سجل الحساب الديون التي تنشأ بين المؤسسة الأم وفروعها أو الفروع فيما بينها من نفس الشركة الأم والهدف من توضيح أنها من نفس المجمع هو تسهيل عملية إلغاء الديون عند إعداد القوائم المالية المجمعة. يقيد مبلغ الديون من هذا الحساب في الجانب الدائن في مقابل جعل الحسابات المالية في الجانب المدين (الحسابات 51/53).

ب– الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع (ح/172):

أحيانا تكون بعض الشركات مرتبطة عبر علاقة مساهمة ولكن ليس من نفس المجموعة، لنفرض أن الشركات (أ ب ج) من فروع الشركة (د) والشركات (ص) فرعين من الشركة (ع) ومنه الديون التي :

يقيد مبلغ الديون من هذا الحساب في مقابل المدين من الحسابات المالية (الحسابات 51/53).

تنشأ بين الشركة (ب) (ص) هي ديون مرتبطة بمساهمات خارج المجمع .

ت– الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات (ح/178):

يسجل هذا الحساب الديون الأخرى بين شركتين أو أكثر مرتبطة فيما بينها بنوع آخر من الشراكة لم تذكر في الحسابات السابقة.

ويقيد مبلغ الديون مقابل المدين من الحسابات المالية (الحسابات 51/53) في حالة القبض.

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره،ص158.

2 العمليات اللاحقة المتعلقة بالأدوات المالية:

بعد إدراجها الأولي في الحسابات، يقوم الكمان بتقييم جميع الخصوم بالكلفة الممتلكة ماعدا الخصوم المتاحة لأعراض المعاملات والتي يتم تقديمها بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة)، وهكذا فإن علاوات الإصدار والتسديد وكذلك المصاريف الناجمة عن الاقتراضات تدرج في حساب القرض المناسب بصورة تدريجية على مدى مدة القرض .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى الدراسات والأبحاث العلمية السابقة والمقالات التي تناولت موضوع تمكين العاملين والإبداع التنظيمي، وكذلك التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية من عدة نواحي منها هدف الدراسة وعينة الدراسة، طريقة المعالجة المستخدمة والاستنتاجات...الخ.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة حول الموضوع

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم الدراسات السابقة المتنوعة والمختلفة سواء كانت منها دراسات محلية، أو عربية أو دراسات أجنبية.

1- دراسة يوسفي، رفيق، بعنوان " النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"(2013)، أطروحة دكتوراه، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اختلاف الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد، ومدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المؤسسة لتأهيلها كي تكون قادرة على تطبيق هذا النظام، استقصاء آراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات والجهود التي تبذلها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال، تم على عدة مناهج: الوصفي، التحليلي المقارن، والاستقرائي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- يعتبر النظام المحاسبي نتاج لعملية الاصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.
- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية، إلا أنه خرج عليها في بعض الجزئيات، كعدم التوقف على احتساب الإهتلاكات إلا عند تاريخ التنازل الفعلي عن الاستثمارات التي تم تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، كذلك إمكانية توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات حتى لا تؤثر على نتيجة الدورة، بالإضافة إلى معالجة اندماج والشهرة أو فارق الافتاء.

- صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب، مما يشكل عائق قد يحول دون تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات.

2. **دراسة سالمي مُحَمَّد الدينوري (2009) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية" ماجستير**، حيث هدفت الدراسة إلى التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر، مركزة على المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وصفي تحليلي في الشق النظري ، ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي، أما الأدوات المستعملة فهي القانون التجاري الجزائري المخطط المحاسبي الوطني، نص المعايير الدولية للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي الجديد، الميزانيات المحاسبية.

توصلت الدراسة لعدة نتائج نذكر منها:

- قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما.
- قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.
- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم لدلالة على جودة معلومات الأرباح، كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

3. **دراسة مُحَمَّد أمين عبد المولى (2016) "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية"**، دراسة ميدانية بالقرض الشعبي الجزائري ومجمع صيدال، ماستر، هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية، وتحديد المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة درجة التوافق بين المعايير المحاسبة الدولة والنظام المحاسبي المالي بخصوص الأدوات المالية، وتوضيح كيفية تطبيق المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على مستوى كل من القرض الشعبي الجزائري ومجمع صيدال، استخدمت الدراسة المنهج وصفي تحليلي في الشق النظري ، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أبرزها:

-تلقى المعايير المحاسبة الدولية قبولا دوليا واسعا، إذا اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها.

-تواجه الشركات محل الدراسة صعوبات كبيرة في تحديد القيمة العادلة للعديد من الأدوات المالية التي تقيم وفق ذلك، وذلك لغياب سوق نشط لذلك.

-البيئة المحاسبية الجزائرية تضع العديد من العوائق للتطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

رغم أن النظام المحاسبي المالي موجه بالخصوص إلى خدمة أغراض السوق المالي إلى أن بورصة الجزائر لا يزال يميزها الركود.

-رغم أن نظام المحاسبي المالي كانت مرجعيته المعايير الدولية إلا أنه توجد مجموعة من مواطن الاختلافات والتوافق.

4. **دراسة مقدم خالد (2016) بعنوان "معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) الأدوات المالية"** مقال بمجلة، هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير جماعة الضغط على إعداد معيار التقارير المالية الدولية رقم (09).

و توصلت الدراسة إلى أن جماعات الضغط تهدف إلى التأثير في القوانين والهيئات التنظيمية وفقا لاحتياجاتها وما يضمن حماية مصالحها، وفي نفس هذا الإطار يتم صياغة معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية من خلال تأثير جماعات الضغط عليها في مختلف المستويات، فمن خلال ملاحظة مجموع رسائل التعليقات للمرحلتين والتي بلغ عددها 303 رسالة يظهر أن نسبة مشاركة معدي القوائم المالية تمثل النسبة الأكبر حيث وصل عددها 197 بنسبة 02.65 % ،في حين بلغت عدد رسائل المستخدمين ومهنة المحاسبة لم تتجاوز 20 % و 51.15 % على التوالي.

من خلال هذه النسبة يظهر اهتمام معدي القوائم المالية ومحاولات التأثير على إعداد هذا المعيار، والذي يرجع في الأصل إلى الخلفية التي بدأ منها تطوير هذا المعيار فهو نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي مت حينها معايير المحاسبة بالمساهمة في تفاقم الأزمة المالية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة النظر في أسس التقييم وتصنيف الأدوات المالية، حيث ان المؤسسات المصرفية بأن عملياتها المالية المرتبطة بالتوريق والمشتقات المالية لم يتم الإفصاح عن طبيعتها المالية و المخاطر التي تحملها بشكل صحيح يمكن من تقييمها بشكل دقيق من طرف المشاركين في أسواق المال مما أدى ظهور نتيجة مالية الاستثمارات الضخمة التي وجهت نحو هذه الأدوات والتي أدت إلى ايار الأسواق، ومن أجل الدفاع عن تلك الممارسات المالية والمحاسبة عليها كان لابد من المشاركة في إعداد وتصميم هذا المعيار.

5. **دراسة رنا السعيد السيد عمر(2020) بعنوان "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية" مقال في مجلة،** هدفت الدراسة إلى : في بيان تقييم أثر تطبيق وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة الأدوات المالية – الاعتراف والقياس، في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- إن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى حدوث تغير ا وهو ربط أنشطة إدارة المخاطر بالمحاسبة مما يعزز عملية اتخاذ القرار ويساعد جوهريا هذا الربط على توفير معلومات على درجة عالية من الدقة والسرعة والملائمة مما يجعل عملية الإفصاح عن المخاطر أكثر دقة.
- أفضلية نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا (IFRS 9).
- إن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة أدى إلى تحسن كبير في مؤشرات المخاطر الائتمانية.

6. **دراسة عواطف جلوب محسن بعنوان "تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) واثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على ابرز التحديات التي يمكن مواجهتها عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان للمصارف من خلال دراسة مجموعة من الاهداف المكملة لهذا الهدف الرئيس اهمها : تقييم المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) من خلال المقارنة بينه وبين المعيار المحاسبي الدولي (39) .دراسة الاسس المعتمدة في القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من خلال تطبيق نموذج (Expected credit losses) (ECL) عند تصنيف الاصول المالية .دراسة ابرز التحديات التي يمكن ان تواجه عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان المصرفي من خلال دراسة واقع ينهض المصارف التي تتبنى تطبيق المعيار.

ومن خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج وهي كالاتي :

- في ظل انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط فقد جاء المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 ليقدم اسلوبا جديدا للاعتراف والقياس للأدوات المالية ، كما قدم تصنيفا جديدا للموجودات المالية وفقا لخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الاعمال المستخدمة لتلك الموجودات.
- الزم المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 الوحدات الاقتصادية بضرورة القيام بتقييم واعادة تقييم كل ادواتها المالية قبل وبعد التطبيق الالزامي في 2018/1/1 .
- ان التغيير في الانموذج الخاص بقياس الخسائر المتوقعة كما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 يتوقع ان يكون له تأثيرا كبيرا في القيود المفروضة على سياسات الائتمان لمواجه المخاطر المستقبلية .
- ان الحاجة الى التحول للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 جاء نتيجة افتقار التقارير المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التمويلية الى الشفافية والافصاح الكافي عن ضعف الائتمان والخسائر المتوقعة بالمستقبل .
- هناك محاولات من قبل البنك المركزي العراقي لمحاولة مواجه التحديات الخاصة بتطبيق المعيار من خلال اعداد سياسات لوضع مخصصات للتمويل المتعثر ومواجهة الخسائر المتوقعة .

7. دراسة أحمد صفا، غسان أبوموبس بعنوان "تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)على البنوك العربية" ورقة بحثية ، تناقش الورقة أهم متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)خصوصا فيما يتعلق بتصنيف الأصول المالية والإطار الجديد للتدنّي في قيمة الأصول، بالإضافة إلى معالجة المخصصات المحاسبية عند تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل III)وذلك بفعل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) مع التركيز على تجربة الجمهورية اللبنانية في هذا المجال.

ونظر الأهمية الموضوع، قامت أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، بإعداد استبيان حول الموضوع، وجر توزيعه على المصارف المركزية العربية خلال شهر سبتمبر 2019 ،وتم استلام ردود من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في كح من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية.

دراسة بن سعيد أمين، عبد الرحيم نادية، صالحي بوعلام (2021)،بعنوان " دراسة مقارنة لمحاسبة الادوات المالية بين المعيار (Ifrs 9) والمعيار (Ias 39)، ومتطلبات التطبيق في الجزائر مقال في مجلة، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها المعيار IFRS 9 مقارنة بالمعيار القديم IAS 39 سواء فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية، قياسها، إعادة تصنيفها وأيضا خسارة القيمة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، نذكر منها:

- جاء المعيار الجديد (IFRS 9) ليحل المعيار القدمي (IAS 39)، وذلك استجابة للانتقادات التي طالت هذا الأخير بأنه معيار معقد جدا، حيث كان مجلس (IASB) دائما يفكر في إعادة النظر فيه.
- جاء المعيار (IFRS 9)ليتعامل مع ثالثة أمور وهي التصنيف والقياس، خسارة القيمة وأيضا محاسبة التحوط.
- يتم تصنيف الأصول المالية حسب المعيار (IFRS 9) إلى ثالث فئات رئيسية على النحو التالي: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المتهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- قام المعيار الجديد (IFRS 9)بإلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة الاستثمارات الأسهم، وبالمقابل وضع نهجا جديد الخسارة القيمة للقروض والذمم المدينة وهو نموذج الخسار الائتمانية المتوقعة.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد عرض أهم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى متغيرات الدراسة والمتمثلة في تمكين العاملين والإبداع التنظيمي، ومن خلال الطرح السابق سنقوم باستخلاص أهم أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة إن وجدت.

الفرع الأول: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

- بناء الإطار النظري للدراسة الحالية بدقة وسهولة.
- اختيار المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة.
- عرض نتائج الدراسة وتفسيرها وتقديم التوصيات والمقترحات نحو المعيار 9.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لا يوجد هناك ما يميز بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فقد تخصصت جميع الدراسات في جانب الأدوات المالية من ناحية المعيار 9 الجديد وأثره على القوائم حيث تم التطرق إلى مختلف الجوانب المحاسبية المتعلقة بها من جانب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الخاصة بها مع محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال إجراء دارسة مقارنة و تطبيقية.

خلاصــة الفصــل

لقد تم التطرق في المبحث الأول من الفصل الأول لإطار النظري لأدوات المالية والقوائم المالية ومعيار IFRS9 ، يتبين لنا أن المعيار الجديد (IFRS 9) جاء ليحل المعيار القديم (IAS39)، وذلك استجابة للانتقادات التي طالت هذا الأخير بأنه معيار معقد جدا، حيث كان مجلس (IASB) دائما يفكر في إعادة النظر فيه غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 جعلت من ذلك ضرورة ملحة، إذ هناك اقتناع بأن القواعد المحاسبية ساهمت على الأقل في عملية التعجيل والتصعيد من تفاقم الأزمة، وخلالها تم تحديد الاعتراف المتأخر بخسائر الائتمان على القروض وغيرها من الأدوات المالية باعتباره ضعفا في المعايير المحاسبية القائمة، لذلك تم توجيه جهود الهيئات المحاسبية نحو نقاط الضعف في النماذج المحاسبية السابقة، وهو ما أفضى فيما بعد إلى إصدار معيار جديد للأدوات المالية (IFRS 9) ليحل محل المعيار القديم.

حيث النظام المحاسبي المالية قدم القواعد والإجراءات الكفيلة بمعالجة الأدوات المالية حيث أوضح طرق التصنيف و الإدراج في الحسابات وكذلك تبيان كيفية التقييم المبدئي والتقييم اللاحق لها بالإضافة إلى طرق المعالجة عند الحيازة أو التنازل والتسجيل المحاسبي لها، فالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية تختلف من صنف لأخر، لكنها تتوافق في بعض الجوانب منها تصنيف هذه الأدوات على أساس الهدف منها ، كما أن مختلف هذه الأدوات يتم قياسها وفق نموذج التكلفة العادلة الذي تبناه النظام المحاسبي لأول مرة أو التكلفة المهتلكة، وهذا لطبيعة هذه الأدوات المالية وكذا طبيعة الأسواق التي يتم تداولها فيها، بحيث أن المعالجة المحاسبية للأدوات المالية لها أثر على عرض القوائم المالية ويكون ذلك التأثير على التقارير المالية للمؤسسات المالية.

أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة التي اشتملت على متغيرات الدراسة باختلاف أنواعها سواء كانت أطروحات أو مذكرات ماجستير أو حتى مقالات أدرجت في مجلات علمية، وحسب مصدر الدراسات أيضا سواء كانت دراسات محلية أو عربية أو حتى دراسات أجنبية، حيث تطرقنا إلى كل من هدف الدراسات، حجم العينة المدروسة، المنهج المتبع في الدراسة، أدوات جمع البيانات وتحليلها، نتائج الدراسة...الخ، ليتم في الأخير استخلاص أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ولا يوجد اختلاف.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

من الضروري في أي بحث ميداني أن يقف الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية التي يرى بأنها ضرورية في بحثه، فالبحث العلمي يحتاج إلى الربط بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني على اعتبار أن الميدان هو المحك الذي نختبر فيه ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية، وسنستعرض للدراسة الميدانية والملامح العامة التي تميز مجتمع محل الدراسة، قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيارين IAS39وIFRS9.

المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة

بعد الدراسة النظرية في الفصول السابقة والتي تضمنت مفهوم الأدوات المالية والمعالجة المحاسبية التي تخضع لها من منظور معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، ولربط الجانب النظري بالواقع العملي لمعالجة الأدوات المالية في المؤسسات الجزائرية قمنا بدارسة تطبيقية افتراضية لمجمع الصيدال نبرز من خلالها مدى تطابق الجانب النظري بالتطبيق العملي لقواعد ومبادئ النظام المحاسبي عامة والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية خاصة.

حيث سنتطرق إلى دراسة المقارنة للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال الدراسة النظرية لاستنتاج مدى تطابقهم واختلافهم وسيتم التطرق في هذا الفصل في ما يلي:

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال

مرت نشأة مجمع صيدال بعدّة مراحل وهي[1]:

الفرع الأول: النشأة

- نشأت المؤسّسة الوطنية لإنتاج المواد الصيدلانية بقرار رقم 161/82 الصادر في أفريل 1982، وذلك بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية.
- استقلالية هذه المؤسّسة في فيفري 1989 أدى إلى ميلاد صيدال والتي كان رأسمالها ملك للشركة العمومية القابضة كيمياء وصيدلة 100 %منذ سنة 1996.
- في سنة 1997 أعيد هيكلة مؤسّسة صيدال وتحولت إلى مجمع صناعي في فيفري 1998 والتي تضم ثلاث فروع للإنتاج ووحدتين للخدمات وتم تسميتها المؤسّسة العمومية الاقتصادية –شركة ذات أسهم– المجمع الصناعي صيدال، ومقرها بالدار البيضاء، الجزائر.

مجمع صيدال متخصّص في صناعة المنتجات الصيدلانية ويعتبر من الرواد في ميدان الأدوية على الصعيد الوطني وقطباً هاماً للصناعة الصيدلانية على مستوى البحر الأبيض المتوسط، يتمتع بخبرة تفوق ثلاثين سنة في ميدان الصناعة الصيدلانية. كما تعتبر صيدال من المؤسسات الأولى التي تم دخولها لبورصة القيم المتداولة بالجزائر. إلى جانب ذلك دخلت صيدال في عقود شراكة مع أكبر المخابر الأجنبية للاستثمار في القطاع الصيدلاني وتم إبرام عدة اتفاقيات في هذا المجال.

الفرع الثاني: نشاطات مجمع صيدال وميادين كفاءتها

1. نشاطات صيدال:

[1] بالاعتماد على:

https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique.consulté22-10-2021.

- ✓ تتجلى نشاطات "صيدال" في إنتاج واستيراد وتصدير وتسويق كلّ المنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية على شكل مواد أوّلية ومنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامّة الصنع الموجهة للاستعمال الطبي والبيطري.
- ✓ تقديم كل الخدمات المتعلقة بنشاط المؤسّسة.
- ✓ النشاطات الترويجية والتسويقية المتعلقة بالمؤسّسة.
- ✓ المشاركة في كلّ العمليات الصناعية أو التجارية التي لها علاقة بنشاط المؤسّسة عن طريق إنشاء شركات جديدة (فروع).
- ✓ عموماً كل العمليات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأهدافها الاجتماعية وكل المواضيع المشابهة ذات الطابع المساعد لتطوير المؤسّسة.

2. **ميدان كفاءتها:** يرتكز مجمع صيدال على نقاط القوة التالية:

- خبرة لأكثر من ثلاثين سنة في ميدان الصناعة الصيدلانية.
- طاقة إنتاجية هامّة في صناعة المنتجات التامّة الصنع والمواد الأولية ومواد التعبئة.
- تضم مخابر تحليل حديثة وأشخاص أكفاء في ميدان البحوث.
- تملك يد عاملة مؤهلة لتحقيق إنتاجية عالية ونوعية حسنة.
- مهارة عالية في صناعة مختلف الأشكال الصيدلانية (الحقن، مشروب، أقراص...الخ).
- إنتاج وصنع الأدوية الجنسية (المجمّعة) باستعمال رخص استغلال الأدوية. تطوير مناهج التحليل والبحث.

الفرع الثالث: البنية التنظيمية لمجمع صيدال[1]

للتكيف وتوافق تنظيمها للمحيط الجديد، قامت صيدال في 2 فيفري 1998 بإعادة الهيكلة العضوية عن طريق التفرع من أجل مواجهة مشاكل مركزية سلطة القرار وخفض اليد العاملة في إدارة المؤسّسة والتي تعتبر مرتفعة وتفوق معايير القطاع، فأصبحت صيدال بذلك مجمع صناعي ذات ثلاث فروع للإنتاج ووحدتين للخدمة وهي كالتالي:

- فرع أنتيبيوتكل (Antibiotical :(مكون من مركب المضادات الحيوية بالمدية.
- فرع فارمال (Pharmal :(متكون من ثلاث وحدات للإنتاج بـ (الدار البيضاء، قسنطينة، عنابة).
- فرع بيوتيك (Biotic :(متكون كذلك من أربعة وحدات للإنتاج بـ (جسر قسنطينة، الحراش، شرشال، باتنة).
- وحدة تجارية للوسط (UCC): وهي مرتبطة بالمديرية العامة للمجمع.

[1] من إعداد الطلبة بناءا على وثائق المجمع الصيدال

- وحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية (URMTP (والتي تغيرت تسميتها إلى مركز للبحث والتطوير (CRD) في سنة 1999، وهو مرتبط بالمديرية العامة للمجمع.

الفرع الرابع: الأهداف الرئيسية والأساسية لمجمع صيدال[1]

تطمح صيدال المؤسسة الرائدة في إنتاج الأدوية ومنتجات الإحلال في السوق الجزائرية إلى تقوية مكانتها ووضعيتها في السوق الجزائرية وهذا بتوسيع منتجاتها.

- تقديم منتجات ذات جودة وبأسعار منافسة.
- تطوير اتفاقيات الشراكة مع المؤسّسات الأجنبية من أجل الدخول إلى أسواق جديدة واستعمال تكنولوجيا عالية.
- رفع الجهود التسويقية والتجارية والدّراسات التقنية والعلمية للمنتجات من أجل الحفاظ على موقعها في السوق.

وللوصول وبلوغ هذه الغاية، حدّدت صيدال محاور وأهداف إستراتيجية في إطار، وكذلك الوسائل اللاّزمة للوصول إلى المخطط المالي للسنوات (1998-2005)الأهداف المنشودة وهذا بالاستغلال والتركيز على نقاط قوتها للنجاح. ومن أجل المحافظة على مكانتها كرائدة في السوق المحلّية، قامت صيدال بعصرنة وتحديث، وهذا بأخذ بعين الاعتبار كلّ التحولات مخطّطها الإستراتيجي (2011/2002) والتغيّرات التي تعيشها السوق الصناعية الصيدلانية.

المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفقا متطلبات المعيار IFRS9 وأثره على القوائم المالية بمجمع صيدال.

بغية الإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري فيما يتعلق بالمعيار IFRS9على مؤسسة صيدال سنعتمد على المعطيات هذه الأخيرة ونطبق عليها متطلبات المعيار، ونبين أثر تطبيقها على القوائم المالية للمؤسسة ، حيث تمثلت حسابات الأدوات المالية في جانب أصول غير جارية في ما يلي : سندات موضوعة موضع معادلة، مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها، سندات أخرى مثبتة، قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.

الفرع الأول: الأصول غير الجارية

1. مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها:

يعبر هذا الحساب عن إسهامات شركة صيدال في رؤوس أموال الشركات الأخرى وهي بقيمة إجمالية 3038500175.00 وتتفرع لعدة حسابات منها: حساب 261 وح/265(وهي حسابات خاصة في مساهمة المؤسسة في شركات أخرى تفوق 20%) أما وفق scfقياسهم الأولي بالقيمة العادلة أما القياس اللاحق بالتكلفة المهتلكة، أما وفق المعايير المحاسبة الدولية عالجتهم المعايير التالية :عندما تكون نسبة المساهمة أكثر

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة مجمع صيدال.

من20% أقل من 50%(أي رقابة مشتركة)أما أكثر من 50%(أي رقابة شاملة) خاص بالمعيارين IFRS3و IFRS10فيما يتعلق بنسبة أقل30%صنفها SCF وفق معيار) IAS39سابقا) في الأصول المالية المتاحة للبيع(أي ح/262) فقياسها الأولي واللاحق يكون بالقيمة العادلة وفرق إعادة التقييم يحمل إلى ح/104 ،أما وفق معيار IFRS9 فهو كما يلي:

نجد أن الجزء معيار IFRS9 هي نسبة المشاركة في الشركات الأخرى الأقل من 30 %هي بقيمة 330 354 148دج، فتصنيفها وفق هذا المعيار يكون بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الخسائر(القاعدة العامة) وفرق إعادة التقييم إلى الأرباح والخسائر أي(ح/665 أو ح/765 وفق (SCF ، أما في حالة ما أن المؤسسة اختارت تصنيفها ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر فهنا الخيار لا رجعة فيه(القاعدة الخاصة)، فقياسها الأولي واللاحق بالقيمة العادلة أما فرق إعادة التقييم إلى قائمة الدخل الشامل الأخر(أي ح/104 وفق SCF).

الاعتماد على ما سبق نجد شركة صيدال تمتلك ما قيمته330 354 148دج من الأصول المالية المتاحة للبيع هي تتفرع إلى ما يلي:

- المساهمة في شركة Noverبقيمة000 672 12دج.
- المساهمة في شركة Algerie Clearing بقيمة 000 616 5دج.
- المساهمة في شركة Acdima بقيمة 730 066 129 دح(387 دينار كويتي)
- المساهمة في شركة GRP Algéria corporate universities بقيمة 600 999 د ج.

ولإظهار أثر تبني معيار IFRS9 على شركة صيدال نفترض ما يلي: تصنيف الأصل المالي صنفت مؤسسة صيدال سندات المساهمة الأخرى وفق معيار IFRS9 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القاعدة العامة).

المصدر:من إعداد الطلبة نقلا عن وثائق المؤسسة.

2. القياس الأولي واللاحق:

لتحديد القيمة العادلة في هذه الحالة سنعتمد على متطلبات معيار IFRS13 في تحديدها، نظرا لعدم جود سوق مالي نشط في الجزائر، فالمؤسسة هنا يمكن الاعتماد على ثالثة مداخيل لقياسها: مدخل السوق(الذي يعتمد على أسعار معلومات ناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصل مشابها أو مماثلا للأصل محل القياس) أو مدخل التكلفة (الذي يعكس المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال مبلغ الأصل) أو مدخل الدخل (بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد) وبافتراض أن المؤسسة اعتمدت على مدخل التكلفة كانت القيمة العادلة هذه السندات في 2022-12- 31كما يلي:

- سندات المساهمة شركة Noverبقيمة000 670 12دج.
- سندات المساهمة شركة Algerie Clearinga بقيمة 000 610 5د ج .

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

3. المعالجة المحاسبية:

بافتراض أن تاريخ الحيازة لهذه السندات كان في 02-02-2019، فالتسجيل يكون كما يلي:

مدين	دائن	2019-02-02	مدين	دائن
2621		**سندات المساهمة الأخرى شركة FVTPL "Nover"**	**12 672000**	
2622		**سندات مساهمة الأخرى شركة Algerie "FVTPL" Clearing**	**5 616 000**	
	512	**البنك**		**18288000**
		ساهمت مؤسسة صيدال في شركة Noverبنسبة 4.44%		
		وشركة Algerie Clearing بنسبة 2.34%		

مدين	دائن	2020-12-31	مدين	دائن
665		**فارق التقييم عن أصول المالية –نواقص**	8 000	
	2621	**سندات المساهمة الأخرى شركةFVTPL "Nover**		2 000
	2622	**المساهمة الأخرى شركة Algerie FVTPL "Clearing**		6 000
		انخفاض قيمة سندات المساهمة		

ملاحظة: في حالة ما إذا اختارت المؤسسة تصنيف هذه السندات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر(القاعدة الخاصة) فهنا فارق التقييم يحمل إلى ح/104 .في حالة ما إذا قررت كل من شركة Nover شركة Algérie Clearing توزيع أرباحهم ستسجل المؤسسة الأرباح المتحصل عليها في ح/761منتوجات المساهمة .

بتطبيق متطلبات معيار IFRS9 فيما يخص إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في نهاية الدورة المالية أثرت على الميزانية بانخفاض قيمة سندات المساهمة (ح/2621 ح/2622)وهذا أدى إلى انخفاض نتيجة السنة المالية 2020 (بحيث كانت قبل التطبيق تساوي 99. 683 900 253دج ، بعد تطبيق IFRS9 أصبحت 99. 683 892 253) ،أيضا أثر على جدول حسابات النتائج من خلال ح/665 بقيمة8000 د ج.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيارين IAS39وIFRS9

تعد معايير المحاسبة الدولية المرجع المحاسبي الدولي المعتمد عليه في أغلب دول العامل عند إعداد أنظمتها المحاسبية، ومن بين هذه الأنظمة نجد النظام المحاسبي المالي الجزائر الذي استوحى أغلب قواعده و إرشاداته من IFRS-IAS،خاصة الجزء المتعلق بالأدوات المالية(التقييم والتصنيف) المستنبط من المعيارين IAS32وIAS39 بالرغم من أن هذا الأخير من إلغاءه واستبداله بالمعيار IFRS9، إلا أنSCF لازال يعتمد على ما ورد في المعيار IAS39 ،وهذا من بني جوانب القصور والنقص فيه، إذ أنه يتسم بالجمود عكس المعايير التي هي مرنة.

المطلب الأول: أوجه القصور في النظام المالي المحاسبي فيما يخص محاسبة الأدوات المالية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية

ترتكز أوجه القصور في الإطار المفاهيمي دون القواعد ويمكن ذكر أهم أوجه القصور في:

- مفهوم الأدوات المالية يكون أكثر اتساعا من خلال المعايير المحاسبية الدولية ،أما النظام المالي المحاسبي فلم يستعمل هذا المفهوم إلا ضمنيا حيث ذكر التوظيفات المالية الموجودة في التثبيتات المالية أي الأصول المالية غير الجارية وكذا الأصول المالية الجارية.
- المعيار المحاسبي الدولي IAS32 يتوقع أن يقوم مصدر الأداة المالية بترتيبها إما في الخصوم أو في الأموال الخاصة وذلك حسب جوهرها وليس على أساس شكلها القانوني، في حين أن النظام المحاسبي المالي جاء يرتبها إما في الخصوم أو الأموال الخاصة وفقا لشكلها القانوني وأحسن مثال على ذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم فقد تم إدراجها ضمن الالتزامات المالية في جملتها.
- هذه التفرقة بين الخصوم والالتزامات المالية يمكن أن يكون لها أثر على عملية الإدراج والتقييد المحاسبي للفوائد وكذا التوزيعات على الأرباح، فحسب المعيار IAS32 يجب تقديرها في حساب النتائج إذا

كانت عبارة عن أداة خاصة بالالتزامات المالية وفي الأموال الخاصة إذا كانت الأداة عبارة عن أداة لحقوق الملكية.

- عملية المقاصة تكون ممكنة وفقا للمعيار IAS32 في حالة وجود ما يقابلها في حين النظام المحاسبي المالي يعترف بمبدأ عدم المقاصة ، إلا في حالة وجود أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع، أو على أساس صاف والتي تبقى مفاهيم مبهمة.
- رغم تعرض النظام المحاسبي المالي لمفهوم الأداة المالية الذي يكون ضمنيا يشكل نفس المفهوم الذي جاء به المعيار IAS32 وكذا إعطاءه لمفهوم الأصول المالية
- رغم اعتماد النظام المحاسبي المالي على قواعد التصنيف للأصول المالية للمعيار IAS39 في صورة أربعة فئات إلا أن النظام بحكم عدم اعتماده على تعديلات 2005 فلقد اعتمد في تصنيفه للأصول القصيرة الأجل في فئة المحتفظ بها لغاية إجراء المعاملات ، ووفقا للتعديلات أصبحت هذه الفئة ضمن الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- اعتبر النظام المالي المحاسبي السندات المثبتة لنشاط الحافظة على أنها في مجملها أدوات مالية متاحة للبيع ، وهذا ما يؤدي إلى تطبيق القواعد المحاسبية الخاصة بهذه الفئة ، إلا أن السندات في حقيقتها من خلال تصنيفها هذا تعتبر مقسمة إلى جزء من السندات التي ينوي الكيان الاحتفاظ ا حتى تاريخ الاستحقاق زيادة على التي يعتبرها على أنها متاحة.
- لم يقدم النظام المحاسبي المالي الطرق المحاسبية الكفيلة بمعالجة إعادة التصنيف فيما بين الفئات المختلفة ، كما أنه لم يشر إلى المشتقات المالية الضمنية وطرق محاسبتها ، كما أن الإفصاح يكاد ينعدم رغم أهمية الأدوات المالية في عالم الاقتصاد والمال ، وما تشكله من أساس للاستثمار.

المطلب الثاني: أوجه مقاربة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية

هناك تقارب كبير في بعض المفاهيم بين النظام والمعايير خاصة بما تعلق بالتصنيف مع المعيار IAS39 وكذا التعريف بالقيمة العادلة فهناك توافق كبير بينهما وعموما يمكن تلخيص أوجه المقاربة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح أوجه التقارب بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية.

	النظام المحاسبي المالي	المعيار الدولي IAS39	معيار الإبلاغ المالي IFRS9

من حيث التصنيف	يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية التي تعتبر أدوات مالية في خمسة فئات: ـسندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة . -أصول مالية متاحة للبيع . -أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. -قروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المنشأة. -أصول مالية محتفظ بها إلى غاية المتاجرة.	تصنف الأدوات المالية إلى أربع فئات: -أصول مالية محتفظ بها لغاية المتاجرة. -أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. -قروض وذمم مدينة. -أصول مالية متاحة للبيع.	يصبح تصنيف الأصول و وفقا للمعيار الجديد إلى فئتين: - أصول مالية مصنفة بالتكلفة المطفأة -أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة.
القياس المبدئي	تكلفة الاقتناء	التكلفة	القيمة العادلة مع إمكانية اعتبار تكلفة الاقتناء على أنها القيمة العادلة للأداة المالية في بعض الحالات
خسارة التدني القيمة	يتم تحديد القيمة حسب تصنيف الأصول وهي قريبة لمقتضى المعيار المحاسبي IAS.	طرق عديدة لتحديد تدهور القيمة كما يلي: -الأصول المالية التي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة. -الأصول التي يتم عرضها بالتكلفة الأصول المالية المتاحة للبيع.	طريقة وحيدة لتحديد قيمة التدني

المشتقات الضمنية	لا يوجد مفهوم المشتق الضمني وكذا العقود المضيفة.	تكمن المشكلة في ضرورة معرفة متى يجب فصل المشتق المدمج عن العقد المضيف ويتم تسييرها وفقا لقواعد معقدة.	فيما يتعلق بالعقود المضيفة التي تدخل في مجال تطبيق IFRS9 والذي يتطلب تطبيقه بصورة كلية على الأدوات المالية المركبة وعلى العموم لا يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقود المضيفة إلا في حالات نادرة.
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأداة حقوق ملكية غير مسعرة	بالنسبة للأدوات المالية التي تمثل حقوق ملكية والتي لا يمكن تسعيرها وبالتالي معرفة قيمتها العادلة يتم تقييمها استثناءا عن طريق التكلفة أو التكلفة المهتلكة.	التقييم عن طريق تكلفتها.	في حالة وجود أسهم غير مسعرة يتم تقييمها عن طريق القيمة العادلة من خلال النتيجة الشاملة الأخرى أي تسجيل التغيرات على الأداة في حقوق الملكية ولا يوجد هناك أي استثناء لاستخدام التكلفة المهتلكة.

المصدر:من إعداد الطالبات.

المطلب الثالث: نتائج دراسة المقارنة

من خلال جدول أوجه التقارب نستنتج ما يلي :

✓ نستنتج أن النظام المحاسبي المالي في الجزء الذي يخص الأدوات المالية استنبط مختلف قواعد التقييم والتصنيف من معايير المحاسبة الدولية IAS32 و IAS39 ،حيث نجد تطابقا شبه كلي في قواعد التقييم والتصنيف.

✓ إن النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (نسخة (2004) ومنذ سنه في 2007 ودخوله حيز التطبيق في 2010 لم يعرف أي تحديث، وهو حاليا يواجه عدة انتقادات وصعوبات عند تطبيقه، ومن بينها الشق المتعلق بالأدوات المالية، لذلك يتعين على هيئة التوحيد المحاسبي

في بلادنا تحديث ومواءمة (SCF) وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)الأدوات المالية خصوصا ما يتعلق بالتصنيف الجديد للأدوات المالية ومحدداته اختباري(نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية).

✓ إلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لخسارة القيمة للقروض والذمم المدينة، إضافة إلى محاسبة التحوط، وأيضا وفقا التعديلات الناتجة عنه على متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار (IFRS 7) الأدوات المالية الإفصاح وذلك في سبيل تعزيز الإفصاح والقياس والعرض العادل للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية (وخصوصا المؤسسات المالية).

أهم النتائج المتحصل عليها عندما أستبدل المعيارIAS39 بالمعيارIFRS9 :

✓ جاء المعيار الجديد (IFRS 9) ليحل المعيار القديم (IAS39)، وذلك استجابة للانتقادات التي طالت هذا الأخير بأنه معيار معقد جدا، حيث كان مجلس IASB دائما يفكر في إعادة النظر فيه غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 جعلت، من ذلك ضرورة ملحة، إذ هناك اقتناع بأن القواعد المحاسبية ساهمت على الأقل في عملية التعجيل والتصعيد من تفاقم الأزمة، وخلالها تم تحديد الاعتراف المتأخر بخسائر الائتمان على القروض وغيرها من الأدوات المالية باعتباره ضعفا في المعايير المحاسبية القائمة، لذلك تم توجيه جهود الهيئات المحاسبية نحو نقاط الضعف في النماذج المحاسبية السابقة، وهو ما أفضى فيما بعد إلى إصدار معيار جديد للأدوات المالية (IFRS 9) ليحل محل المعيار القديم.

✓ كانت الأصول المالية حسب متطلبات IAS 39 تقاس بناء على التصنيف الأساسي الذي تختاره إدارة المؤسسة بغض النظر عن طبيعة الأصل المالي وتدفقاته النقدية. أي أنه بموجب المعيار القديم (IAS 39)، كانت كيفية تصنيف الأصول المالية (والتي تحدد بدورها ، اقتناء الأداة المالية) هي التي تحدد أساس قياسها، أما بموجب المعيار الجديد (IFRS 9) فإن العكس صحيح، أي أن البنية من الأساس الذي يتم به قياس الأصول المالية هو الذي يحدد طريقة تصنيفها.

✓ جاء المعيار (IFRS 9) ليتعامل مع ثلاثة أمور وهي التصنيف والقياس، خسارة القيمة وأيضا محاسبة التحوط. أما النواحي الأخرى للمعيار القديم (IAS 39) مثل نطاق المعيار الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية فقد بقيت مع إحداث بعض التعديلات عليها. – يتم تصنيف الأصول المالية حسب المعيار (IFRS (9) إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المتهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

✓ ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية أي إستراتيجية المؤسسة المالية الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

- ✓ قام المعيار الجديد (IFRS 9) بإلغاء متطلبات تقييم خسارة القيمة لاستثمارات الأسهم، وبالمقابل وضع نهجا جديد الخسارة القيمة للقروض والذمم المدينة وهو نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ✓ هناك اختلاف في تصنيف النظام المحاسبي المالي (SCF) للأدوات المالية والتصنيف المعتمد في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 39)، وحتى داخل النظام المحاسبي المالي نفسه بين تصنيف الميزانية ومدونة الحسابات إلا أن التقييم والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية تبقى مستمدة من المرجع الدولي (IAS39).
- ✓ إشكالية تطبيق القيمة العادلة في الجزائر والتي هي أساس قياس وتصنيف الأدوات المالية كما رأينا، مرجعها غياب سوق مالية كفؤة توفر الدعامة الأساسية لتحديدها، ومن ثم اعتمادها في التسجيلات المحاسبية.

خلاصــة الفصــل

تطرقنا في هذا الفصل تقديم للمؤسسة مجمع الصيدال ،أيضا اقترحنا نموذجا لتبني المعيار IFRS9على هذه المؤسسة و كيف يؤثر هذا على قوائمها المالية حيث أن مؤسسة صيدال تلتزم بقواعد إجراءات عرض القوائم المالية الواردة في القرار المؤرخ في 23 رجب عام1429 الموافق 26يوليو سنة2008" الذي حدد قواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مدونة الحسابات قواعد سيرها.

تستعرض مؤسسة صيدال أصولها المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالتصنيف القياس اللاحق، أما القياس اللاحق نجد أن هناك بعض من أصولها المالية لا تتوافق مع إرشادات SCF ،منها نجد سندات المساهمة الأخرى التي يكون قياسها اللاحق بالقيمة العادلة فرق إعادة التقييم يحمل ح/104"فارق التقييم" الذي يظهر بقيمة0.00 منذ2016 في جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة، فهذا إذا دل على شيء إنما يدل على أن المؤسسة لم تقم بإعادة تقييم هذه السندات.

أما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي وبحكم استنباطه من معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول عند صدوره فهو يتوافق بشكل كبير لنفس التطبيقات الموجودة في المعايير والتي نخص مختلف الأدوات المالية وتم التركيز فقط على الأساسية فقط بحكم عدم تأهيل سوق المال الجزائري لأنواع خاصة من المنتجات المالية كالمشتقات ولكنه تنبأ لاستخدامها فخصص حساب ضمن الصنف 5 وهو الحساب 52 الأدوات المالية المشتقة ولكن لم يفصل في تفسيراته حول طرق مسك هذا الحساب وكل ما تم التطرق له من كتابات هي اجتهادات خاصة من مهنيين أو أكاديميين مسترشدين بمعايير المحاسبة الدولية كتوجيهات والنظام المحاسبي العام الفرنسي من الناحية التطبيقي.

الـــخـاتـــمـــة

تمحور موضوع هذه الدراسة حول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وأثرها على عرض القوائم المالية ، وذلك بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 ،حيث تطرقنا إلى مفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المالية ، كما تم أيضا إيضاح طرق المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ومعيار المحاسبي الدوليIFRS9 ،كما تم أيضا إيضاح أثر هذه المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية ، وبعد معاجلة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفروض ، وباستعمال أدوات الدراسة من خلال ثالث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي ، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، التوصيات المقدمة ، آفاق الدراسة كما يلي:

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

✓ **الفرضية الرئيسية:** إن المعيار الجديد للأدوات المالية (IFRS 9) الذي دخل حيز التطبيق في يناير 2018 سيؤثر بشكل كبير على التقارير المالية للمؤسسات المالية إضافة على المؤسسات الأخرى خصوصا تلك التي عليها قروض طويلة الأجل استثمارات الأسهم والأصول المالية الأخرى، وقد تؤثر حتى على تلك التي تملك فقط الذمم المدينة قصيرة الأجل، **وكنتيجة مما سبق نستنتج أن الفرضية الرئيسية صحيحة.**

✓ **الفرضية الأولى:** التي تنص على أنه لا يوجد توافق تام بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يخص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، فقد تم إثباتها إذ توجد العديد من الاختلافات منها ما هو متعلق بالجانب المفاهيمي كعدم تطرق النظام المحاسبي المالي لمفهوم كل من الالتزامات المالية ومحاسبة التحوط في حين تطرقت إليها المعايير المحاسبية. ومنها ما هو متعلق بقواعد الإدراج والتقييم مثل عدم تطرق النظام المحاسبي المالية لحالات إعادة تصنيف الأصول المالية في حين تطرقت المعايير المحاسبية إلى ذلك . **نستنتج مما سبق أن الفرضية الأولى صحيحة.**

✓ **الفرضية الثانية:** التي تمحورت حول آثار تبني معيار 9 للسندات المساهمة حيث بتطبيق متطلبات معيار IFRS9فيما يخص إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في نهاية الدورة المالية حيث استنتجنا أنها أثرت على الميزانية بانخفاض قيمة سندات المساهمة (ح/2621 ح/2622)وهذا أدى إلى انخفاض نتيجة السنة المالية 2020 (بحيث كانت قبل التطبيق تساوي 99. 683 900 253دج ، بعد تطبيق IFRS9 أصبحت99. 683 892 253)، أيضا أثر على جدول حسابات النتائج من خلال ح/665 بقيمة8000 د ج. **نستنتج مما سبق أن الفرضية الثانية صحيحة.**

✓ **الفرضية الثالثة:** متطلبات معيار IFRS9 تختلف تماما مع المعيار IAS39خاصة فيما يخص تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، حيث المعيار الجديد يعتمد في تصنيفه للأصول المالية على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي، على عكس المعيار السابق الذي يعتمد على نية

المنشأة من اقتناء الأصل، وفيما يخص الالتزامات المالية لا يوجد اختلال كبير بين المعيارين، **مما سبق نستنتج أن الفرضية الثالثة صحيحة.**

❖ **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي:

- ✓ تلقى المعايير المحاسبية الدولية قبولا دوليا واسعا إذ اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها، والجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذا المسار بتبنيها النظام المحاسبي المالي والذي مرجعيته المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ تواجه المؤسسة المجمع الصيدال صعوبات كبيرة في تحديد القيمة العادلة للعديد من للأدوات المالية التي تقيم وفق ذلك، وذلك لغياب سوق نشط لذلك، البيئة المحاسبية الجزائرية تضع العديد من العوائق للتطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية، أهمها عدم توفر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على القدر الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية،
- ✓ حيث رغم أن النظام المحاسبي المالي موجه بالخصوص إلى خدمة أغراض السوق المالي إلى أن بورصة الجزائر لا يزال يميزها الركود إذ أنه حتى تاريخه توجد أسهم أربعة شركات فقط مسعرة مع غياب شبه تام لنشاط السوق الثانوي.
- ✓ ونظرا لكون النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية فإن هناك العديد من نقاط التوافق نوجزها فيما يلي: المفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية التي تبناها النظام المحاسبي المالي هي تقريبا نفس المفاهيم التي تضمنتها المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية، مثل مفهوم الأدوات المالية، الأصول المالية، والقيمة العادلة.
- ✓ تصنف الأصول المالية التي تمثل أدوات مالية وفق النظام المحاسبي في أربعة أصناف وهي تقريبا نفس مضمون المعيار الدولي (IAS39).
- ✓ وفق النظام المحاسبي يتم القياس المبدئي للأصول المالية والخصوم المالية بالتكلفة والتي هي القيمة العادلة المقابل معين مضافا إليها تكاليف العملية في حين يتم القياس اللاحق لها وفق القيمة العادلة والتكلفة الممتلكة وهي تقريبا نفس متطلبات المعيار (IAS39).
- ✓ يتم تحديد خسارة التدني في قيمة الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي حسب التصنيف التي تنتمي إليه وهو ما يوافق متطلبات المعيار (IAS39).

رغم أن النظام المحاسبي المالي كانت مرجعيته المعايير المحاسبية الدولية إلا أنه توجد مجموعة من الاختلافات بينهما نوجزها فيما يلي:

- ✓ يتصف النظام المحاسبي المالي بالجمود كونه يعتبر قانون من قوانين الدولة فمنذ بداية العمل به سنة 2010 لم يطرأ عليه أي تغيير ما أدى إلى تعميق الفجوة مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك كون هذه الأخيرة تمتاز بالمرونة. هذه الفجوة سوف تزداد مع مرور الزمن وذلك كون المنهجية التي سوف تتبع من طرف المجلس الوطني للمحاسبة لمواكبة هذه التغيرات لا تزال غامضة لحد الآن.
- ✓ تطرقت المعايير المحاسبية الدولية إلى مختلف الجوانب المفاهيمي المتعلقة بالأدوات المالية بشكل موسع في حين لم يولي النظام المحاسبي الاهتمام الكافي لذلك حيث لم يتعرض للعديد من المفاهيم مثل مفهوم الالتزامات المالية.
- ✓ حسب المعيار المحاسبي (IAS39) يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول المالية والخصوم المالية، في حين النظام المحاسبي المالي لا يسمح بذلك إلا في حالات استثنائية لم تذكر بصفة واضحة المادة 15 من القانون 07/11.
- ✓ تطرق المعيار المحاسبي (IAS39) إلى الحالات التي يمكن فيها إعادة تصنيف الأصول المالية من فئة لأخرى في حين لم يتطرق النظام المحاسبي المالي لذلك.
- ✓ حسب المعيار الدولي (IAS32) يقوم مصدر الأداة المالية بتصفيفها إما كالتزام مالي أو أناة حقوق ملكية حسب جوهرها الاقتصادي، في حين حسب النظام المحاسبي يتم تصنيفا حسب شكلها القانوني ومثال ذلك السندات ذات القابلية للتحويل إلى أسهم والتي تصنف ضمن الخصوم المالية (الحساب (162)، في حين أنها أداة مالية مركبة إذ أنها تستوفي تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية.
- ✓ اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح عن الأدوات المالية ويظهر ذلك من خلال تخصيص معيار كامل لذلك وهو المعيار (IFRS7)، في حين لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى جانب الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية إلا في حالات نادرة مثل: تصنيف الأدوات المالية في الميزانية.

❖ **الاقتراحات:**

✓ ضرورة القيام بتحيين وتحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي وإعطائه نوعا من المرونة المواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد والتطورات المالية.

✓ العمل على إشراك الباحثين والأكاديميين وكل المهتمين بالمحاسبة في عملية تطوير والتحديث النظام المحاسبي المالي مع تكليف المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة إصدار التعليمات ونتائج التطوير والتحديث المتواصل إليها لإعطائها نوعا من المرونة، دون الاعتماد على القوانين والمراسيم لإيصالها.

✓ يجب على مؤسسة صيدال بصفة خاصة المؤسسات الجزائرية بصفة عامة الاستثمار أكثر بالأدوات المالية و من ضمنها المشتقات المالية لما لها من ايجابيات على رفع مردوديتها المالية.

❖ **آفاق الدراسة:**

تناولنا من خلال هذا البحث، موضوع المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وتأثيرها على القوائم المالية –دراسة مقارنةIAS/9 SCF– يعتبر مجال الأدوات المالية مجالا متجددا ولا حصره في دراسة معينة ، وذلك كون التطور المستمر التي تشهده الأدوات المالية يصاحبه تغير في مختلف الجوانب المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، لذلك ركزنا على المعايير المطبقة حاليا مع تقديم لمحة عن المعيار الجديدIFRS9 والآثار المترتبة عن تطبيقه نحو القوائم المالية ،و هذا المعيار الجديد يمكن أن يكون موضوع لدارسات وأبحاث مستقبلية كما يلي :

- ✓ أثر تطبيق نموذج الخسائر الإنتمانية المتوقعة الواردة في المعيار IFRS9 على قطاع البنوك.
- ✓ محاسبة التحوط وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 9.
- ✓ محاسبة الأصول والالتزامات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009 .
2. أحمد حلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية(الاعتراف–قياس–التحوط–العرض–الإفصاح)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 .
3. احمد مُحَّد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي**، طبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
4. امين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، دار الثقافة، الإسكندرية، 2008، ص 501.
5. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفقscf والمعايير الدولية**، ط2، دار هومة للنشر، الجزائر.
6. بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2017.
7. جليل العارضي، **نماذج تسعير الخيارات المتقدمة ودورها في تحديد قيمة المكافأة للخيار وبناء محفظة التحوط**، مقال منشور في مجلة آداب الكوفة، العدد5، 2014 .
8. حريزي رابح، **البورصة والأدوات المالية محل التداول فيها**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر.
9. حسين القاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
10. حماد طارق عبد العال، **دليل استخدام معايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 2009.
11. ريتشارد شرودر وآخرون، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
12. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**،ط1،برج بوعريج،2011.
14. لخضر علاوي، **نظام محاسبة مالية** ، دار النشر الأوراق الزرقاء، الجزائر، ط1، 2012 .
15. مُحَّد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

المقالات:

16.أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، بوعلام صالحي، **دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيارين IFRS9والمعيارIAS39ومتطلبات التطبيق في الجزائر**، المجلد14، العدد1،2021.

17.بهاء غازي عرنوق، **أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليةIFRS9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية(دراسة تطبيقية)**، –بتصرف– مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول،2014

18.جميل حسن النجار ، **أثر تطبيق محاسبة قيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة** ، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 9 ، عدد 3 ، 2013.

19.عبد القادر حوة ، **متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد 25 ، الجزائر، 2016.

العبسي علي ،ضيف الله مُحَّد الهادي، مهاوات لعبيدي، **إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد12، العدد1،2019 .

20.مسرية مشراوي، **أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم19 على رأس المال التنظيمي**– حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد02،2019 .

المداخلات:

21.بشير بن عيشي، **معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

23.بن عمارة منصور، **حولي مُحَّد، معايير المراجعة الدولية**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية للمحاسبة ومعايير الدولية للمراجعة يومي 13–14ديسمبر2011،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.

24.عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة 16 –17–18– نوفمبر 2009.

المذكرات:

25.سعاد بريك وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية**، مذكرة تخصص علوم تسيير، تخصص مالية جامعة الوادي، 2012.

26.سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة– سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009.

27.عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2012/2011.

28.مُحَمَّد أمين عبد المولى، **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، تخصص محاسبة وجبائية معمقة،2015.

الملاحق

الملحق (01) يمثل الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

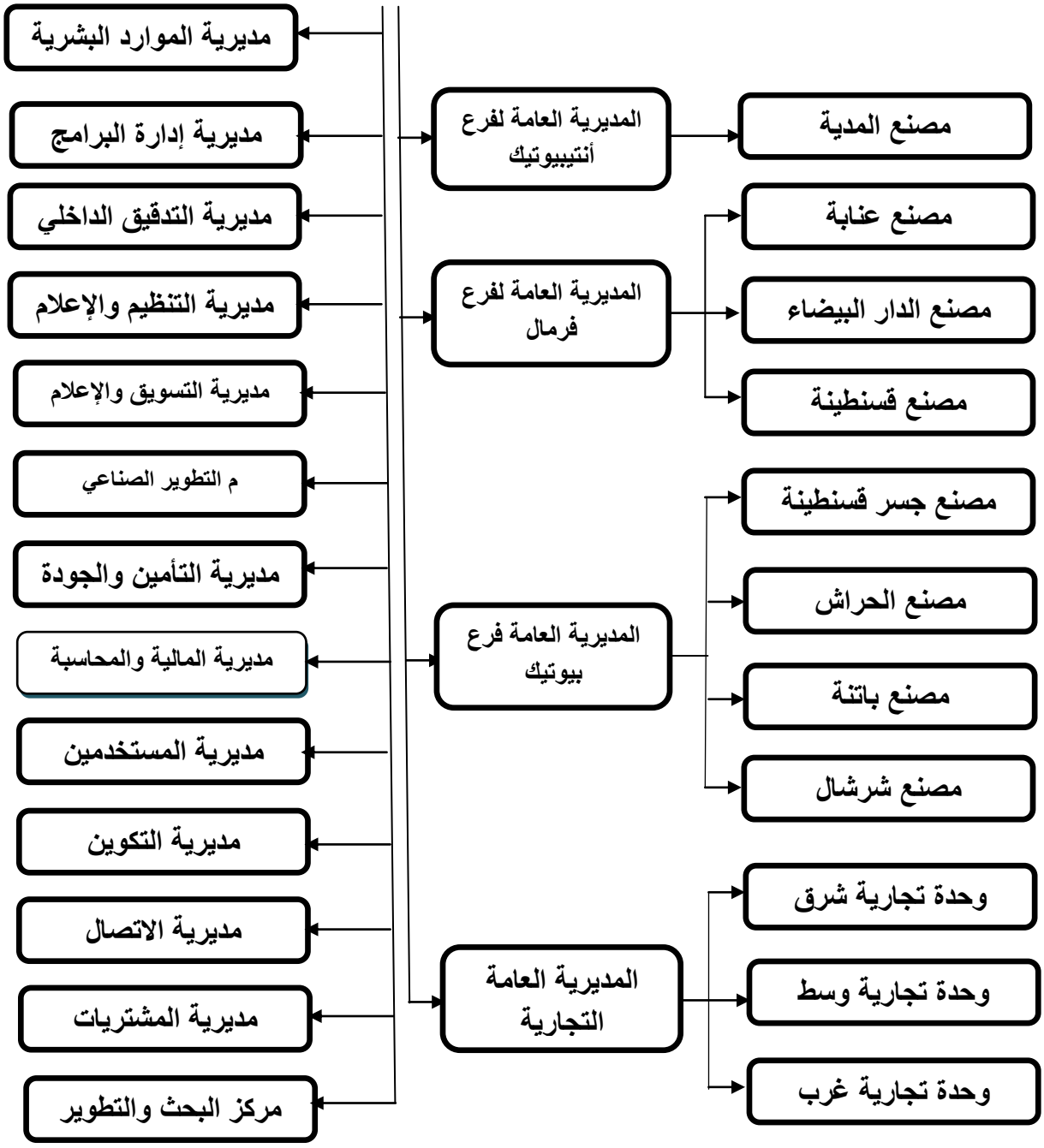

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة مجمع صيدال.

الملحق (02) ميزانية جانب الأصول.

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق (03) ميزانية جانب الخصوم.

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق (04) حساب النتائج (حسب الطبيعة).

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 05:قائمة المركز المالي لمجمع الصيدال.

ACTIF	31/12/2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	462 879 269,66	337 890 377,44	124 988 892,22	173 375 648,35
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	11 993 249 852,09	5 105 963 162,08	6 887 286 690,01	6 908 389 495,63
Autres immobilisations corporelles	19 568 978 255,65	14 409 764 064,06	5 159 214 191,59	5 355 078 686,94
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 370 773 070,44	0,00	3 370 773 070,44	3 419 612 218,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences – entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 500 175,00	59 416 038,43	2 979 084 146,57	2 985 092 655,87
Autres titres immobilisés	2 000 000 000,00	0,00	2 000 000 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	13 547 349,14	0,00	13 547 349,14	106 741 603,70
Impôts différés actifs	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	324 024 098,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	**42 073 142 655,13**	**19 913 033 632,01**	**22 160 109 023,12**	**23 044 811 163,44**
ACTIF COURANT :				
Stocks et encours	6 711 313 953,23	555 178 981,36	6 156 133 970,87	6 494 784 394,09
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 585 231 042,12	1 644 336 713,90	3 940 894 328,22	3 141 134 935,41
Autres débiteurs	2 165 104 062,71	7 500,00	2 165 096 562,71	2 210 530 786,72
Impôts	86 706 368,91	0,00	86 706 368,91	120 424 209,63
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 842 844 096,04	76 896 881,94	2 765 947 214,10	1 826 155 136,27
TOTAL ACTIF COURANT	**17 409 758 311,20**	**2 276 420 077,20**	**15 133 338 434,00**	**13 721 589 451,30**
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	**59 482 901 166,33**	**22 189 453 709,21**	**37 293 447 457,12**	**36 766 400 613,94**

الملحق رقم 06: الميزانية جانب الأصول لمجمع الصيدال

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	14 430 679 269,88	13 833 681 286,63
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat net	253 900 683,99	806 029 107,58
Autres capitaux propres - report à nouveau	683 888 702,27	234 568 875,67
Liaison inter-unités	0,00	0,00
TOTAL I	**19 535 180 357,81**	**19 050 990 971,55**
PASSIF NON COURANT :		
Emprunts et dettes financières	10 291 608 114,55	10 098 748 057,99
Impôts (différés et provisionnés)	6 584 675,27	3 501 208,33
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 607 122 564,21	1 421 355 889,30
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**11 905 315 354,03**	**12 117 250 423,85**
PASSIF COURANT :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 140 880 085,73	1 334 618 982,29
Impôts	151 668 542,53	95 924 225,85
Autres dettes	4 000 660 071,14	3 658 641 247,14
Trésorerie passive	559 743 045,88	508 974 763,26
TOTAL PASSIF COURANT III	**5 852 951 745,28**	**5 598 159 218,54**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	**37 293 447 457,12**	**36 766 400 613,94**

الملحق رقم07:جدول حساب النتائج لمجمع الصيدال

désignation	31/12/2020	31/12/2019	Evolution 2020/2019	R/O
Chiffre d'affaires	9 126 250 542,43	8 680 696 449,38	5,11 %	86,87 %
Variation stocks produits finis et en cours	213 382 115,56	1 014 748 376,80	- 78,97 %	25,86 %
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**9 337 632 657,99**	**9 695 444 826,18**	**-3,69 %**	**82,42 %**
Achats consommés	- 3 829 527 985,06	- 4 153 002 131,54	- 7,79 %	88,68 %
Services extérieurs et autres consommations	- 882 600 567,82	- 1 060 937 059,85	- 16,81 %	87,05 %
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**- 4 712 128 552,88**	**- 5 213 939 191,39**	**- 9,62 %**	**88,37 %**
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 625 504 105,11**	**4 481 505 634,79**	**3,21 %**	**77,14 %**
Charges du personnel	- 3 465 726 582,70	- 3 360 530 357,67	3,13 %	104,01 %
Impôts, taxes et versements assimilés	- 190 802 340,63	- 143 359 731,96	33,09 %	120,85 %
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	**968 975 181,78**	**977 615 345,16**	**- 0,88 %**	**38,66 %**
Autres produits opérationnels	194 209 513,00	681 825 979,04	- 71,52 %	2 652,41 %
Autres charges opérationnelles	- 96 188 192,11	- 49 832 819,44	37,74 %	787,20 %
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	- 959 993 273,40	- 1 216 487 703,68	- 21,08 %	66,24 %
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	189 633 004,37	636 736 591,48	- 70,22 %	/
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	**296 636 233,64**	**1 009 857 392,56**	**- 70,63 %**	**28,19 %**
Produits financiers	125 789 989,63	151 946 624,00	- 17,21 %	151,52 %
Charges financières	- 99 220 031,26	- 272 784 886,35	- 63,63 %	64,51 %
VI - RÉSULTAT FINANCIER	**26 569 958,37**	**- 120 838 262,35**	**- 121,99 %**	**- 37,33 %**
VII - RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (V + VI)	**323 206 192,01**	**889 019 330,21**	**- 63,64 %**	**32,93 %**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 88 374 651,00	- 77 823 533,00	13,56 %	/
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 19 069 142,98	5 166 689,63	- 469,08 %	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	9 847 265 164,99	11 165 954 020,70	- 11,81 %	86,24 %
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	- 9 593 364 481,00	- 10 359 924 913,12	- 7,40 %	91,91 %
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	**253 900 683,99**	**806 029 107,58**	**- 68,50 %**	**25,87 %**
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	/	/
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**253 900 683,99**	**806 029 107,58**	**- 68,50 %**	**25,87 %**